رئيس الجمهورية: العدالة الحقيقية تقوم على تحسين الخدمة ومحاربة الفساد بحزم وصرامة

بكل شفافية

نشرية تصدر عن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ■■ السداسي الثاني 2025

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

درع الجزائر المنتصرة على الفساد

حصيلة السلطة العليا للعام 2025 بالأرقام:

نسبة التصريح بالممتلكات تفوق 92 % لشاغلي الوظائف العليا و94 % للمنتخبين المحليين

تسجيل 1676 تبليغ.. مع إحالة 47 ملف للنيابات العامة و10 لمجلس المحاسبة

تكوين متخصص للمكونين يخص 90 جمعية ضمن شبكة "نراكم"

22 دورة للقطاعات والمؤسسات استفاد منها أكثر من 400 مكون

أكثر من 2400 طالب مسجلين في طور ماستر مكافحة الفساد

11 اتفاقية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية

مشاركة نوعية في الدورة الـ 11 لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالدوحة

العدالة الحقيقية أساسها الإنصات والاقتراب والتفاعل الإيجابي مع المواطن، وهي تقوم على تحسين الخدمة ومحاربة كل أصناف الفساد والجرائم التي تهدد النسيج المجتمعي والتصدي لها بكل حزم وصرامة.

ومن هذا المنظور، بادرنا في السنوات الأخيرة بنصوص قانونية جديدة وباشرنا إصلاحات عميقة في العديد من القوانين تجسيدا للالتزامات التي تعهدت بها وفي مقدمتها تلك المتعلقة بأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد والانحرافات التي تمس قيمنا الدينية والحضرية وهويتنا الوطنية.

إن النصيب الأوفر من أحكام المنظومة القانونية المستحدثة يهدف إلى خدمة المواطن بما يتعلق بصفة مباشرة بمسألة الحقوق والحريات والتكييف المؤسساتي الذي يخدم هذا الاتجاه ويوسع بيئته ويعزز مكتسبات حقوق الانسان، وذلك من خلال توفير الأجواء المناسبة لتطوير المنظومة القانونية بما يتماشى مع التقدم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي.

من خطاب
رئيس الجمهورية
بالمحكمة العليا
خلال إشرافه على
مراسم افتتاح
السنة القضائية
12 أكتوبر 2025

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

درع الجزائر المنتصرة على الفساد

استراتيجية عمل متكاملة لترسيخ النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة

برزت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته كأحد أهم مكاسب الإصلاحات الدستورية التي حملها دستور 2020، حيث تحولت من هيئة استشارية محدودة الصلاحيات إلى مؤسسة دستورية رقابية تضطلع بدور محوري في تعزيز النزاهة وأخلقة الحياة العامة. وتؤكد رئيسة السلطة، البروفيسور سليمة مسراتي، أن إنشاء هذه المؤسسة يستند إلى «بعد دولي يتمثل في احترام الجزائر لالتزاماتها وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبعد وطني دستوري يعكس رغبة الدولة في تقوية النزاهة والشفافية». هذا التموقع الجديد أعطى للسلطة صلاحيات رقابية فعلية وسمح بإنشاء إطار مؤسساتي أكثر صرامة لمحاربة الفساد وفق معايير دولية. ويعكس هذا التوجه إرادة سياسية واضحة لبناء منظومة فعّالة لأخلقة الحياة العامة، من خلال تحديث القوانين، وتطوير آليات الرقابة، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته التي أصبحت الإطار المرجعي للحوكمة الرشيدة في الجزائر.

إرادة سياسية حقيقية لتعزيز النزاهة

تجسّد جهود الجزائر في مكافحة الفساد إرادة سياسية واضحة، عبّر عنها السيد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون منذ سنة 2019 من خلال برنامجه الانتخابي الذي وضع أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد ضمن أولوياته. وقد تُرجمت هذه الإرادة في سلسلة من الإصلاحات الكبرى، بدءًا من تعديل الدستور سنة 2020، الذي عزّز دور المؤسسات الرقابية مثل المحكمة الدستورية والسلطة العليا للشفافية، مرورًا بإصلاحات عميقة في المنظومة القانونية، وصولًا إلى سن قوانين متقدمة مثل القانون 22-08 الصادر في 5 ماي 2022 والذي ينظم السلطة العليا، إضافة إلى قوانين الاستثمار، وتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال والجريمة المنظمة، وتعديل قانون الإجراءات الجزائية.

صلاحيات واسعة للسلطة العليا

أسند القانون للسلطة العليا مجموعة واسعة من الصلاحيات التي تجعلها في قلب منظومة مكافحة الفساد، من بينها إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز النزاهة داخل الوظائف العليا والمنتخبين عبر نظام التصريح بالممتلكات، إضافة إلى مهام التكوين والتحسيس لفائدة الأعوان العموميين والمجتمع المدني، وتقييم الآليات القانونية المعتمدة في مكافحة الفساد، ومعالجة حالات الإثراء غير المشروع عبر هياكل متخصصة. كما تعمل السلطة إلى جانب مؤسسات أخرى، مثل الديوان المركزي لقمع الفساد وجهات الاستعلام المالي والقضاء، ضمن منظومة وطنية متكاملة.

الاستراتيجية الوطنية للشفافية: رؤية متكاملة

منذ تأسيس السلطة وتنصيب رئيستها البروفيسور سليمة مسراتي، انطلقت جهود إعداد الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، باعتبارها الإطار المرجعي الأهم. فالجزائر، بعد تصديقها على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد سنة 2004، التزمت بوضع استراتيجية وطنية، وهو ما نصّت عليه المادة الخامسة من الاتفاقية. وقد جاءت الاستراتيجية التي أُطلقت في 17 جويلية 2023، تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجمهورية، نتيجة جهود متكاملة ومبنية على منهجية تشاركية، تضمنت لقاءات وطنية ودولية شاركت فيها الإدارات الوزارية، المؤسسات الدستورية، الخبراء، الأساتذة الجامعيون، وسائل الإعلام والجمعيات. وتستند هذه المقاربة التشاركية إلى تشخيص دقيق لواقع الفساد، وتحديد التدابير المستقبلية اللازمة مع مراعاة التجارب الدولية، وهو ما جعل الاستراتيجية مصحوبة بمجموعة من المؤشرات لمتابعة الأداء وتحقيق أهداف واضحة تشمل: أخلقة الحياة العامة، تعزيز النزاهة والمسؤولية في تسيير المال العام، دعم شفافية القطاعين العام والخاص، وتحسين صورة الجزائر دوليًا.

غايات وأهداف الاستراتيجية الوطنية

تضم الاستراتيجية خمس غايات رئيسية تمتد من 2023 إلى 2027، انبثق عنها 17 هدفًا استراتيجيًا و60 تدبيرًا. تشمل الغايات: أخلقة الحياة العامة، تدعيم دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من الفساد، تعزيز النزاهة وشفافية القطاع الاقتصادي، تعزيز قدرات سلطات إنفاذ القانون والقضاء، وتعزيز التعاون الدولي واسترداد الموجودات. بعض التدابير أفقية تُطبّق على جميع القطاعات، مثل مدونة السلوك، بينما تُوجَّه تدابير أخرى لقطاعات محددة حسب طبيعتها، وقد تم إعلام جميع القطاعات بالتزاماتها لمدة خمس سنوات.

هيكلة عملية.. من التصريح إلى التحقيق

اعتمدت السلطة العليا هيكلة عملية تتكون من ثلاث مجموعات أساسية مترابطة. تضم الأولى قسم التصريحات بالممتلكات والمطابقة والإخطارات، وهو القسم الذي يشرف على استقبال التصريحات، فحصها، ومطابقتها مع المعطيات المالية المتاحة.

أما المجموعة الثانية، وهي قسم التحسيس والتكوين والتعاون، فتسهر على وضع برامج التوعية والتكوين وتنشيط التعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والدولية. فيما تضطلع المجموعة الثالثة بمهام التحقيق الإداري والمالي، حيث تُفتح ملفات الاشتباه وتُحوَّل بعد التحقق من جديتها إلى السلطات القضائية أو الرقابية المختصة.

مؤشرات قياس الأداء: مؤشر «نزاهة»

أحد أبرز ما يميّز الاستراتيجية هو إرفاقها بمؤشرات قياس وتقييم سنوية لمتابعة تنفيذ التدابير، أبرزها مؤشر النجاعة «نزاهة»، وهو مؤشر وطني تم اعتماده بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، مستلهم من تجربة كوريا الجنوبية، لكن مع تكييفه للسياق الجزائري قانونيًا ومؤسساتيًا. يهدف هذا المؤشر إلى تعزيز الشفافية، النزاهة والمسائلة داخل القطاعات، ويعتمد على ثلاثة أعمدة رئيسية: النزاهة، الشفافية، المساءلة، مع 8 معايير، 17 مؤشر قياس، و58 مؤشر تقييم.

الاندماج في المؤشر طوعي، وقد انخرط فيه حتى الآن 16 قطاعًا وزاريًا، و11 مديرية عامة، بالإضافة إلى اعتماد 5 بلديات كنموذج أولي في 2025. يتيح المؤشر للقطاعات الاستفادة من التجارب المختلفة وتبنّي الممارسات الفضلى، مع إمكانية متابعة الحالات التي لم تحقق الوقاية الفعالة وتحسين التدابير بالتعاون مع السلطة العليا.

السلطة العليا بين الاستقبال والتحقق: آلية دقيقة لمعالجة التبليغات

على الرغم من اعتقاد البعض أن مهام السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد تقتصر على تلقي التبليغات، فإن الواقع يكشف عن عمل مؤسساتي متكامل. فالسلطة لا تكتفي باستقبال التبليغات، بل تباشر معالجتها وفق إجراءات قانونية دقيقة تهدف إلى ضمان النزاهة ومتابعة أي شبهة فساد بشكل فعال. توفر السلطة العليا فضاءً للمواطنين أو أي شخص معنوي لتقديم تبليغاتهم، مع الالتزام بالشروط المنصوص عليها في القانون 22-08، بما في ذلك ضرورة كتابة التبليغ واحتوائه على هوية المبلغ، مثل رقم الهاتف، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، أو عنوان البريد الإلكتروني، لضمان إمكانية التحقق من هويته لاحقًا إذا اقتضت الحاجة.

لتسهيل عملية التبليغ وضمان شفافيتها، أطلقت السلطة العليا مجموعة متنوعة من القنوات المتاحة للمواطنين. فقد تم تخصيص خلية إصغاء وخلية متابعة للتبليغات تجتمعان كل 15 يومًا لدراسة التبليغات والتأكد من جديتها. وتشمل وسائل التبليغ الإيداع المباشر في مكاتب البريد، إرسال التبليغات عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني للسلطة، بالإضافة إلى المنصة الإلكترونية «بلغنا» التي أطلقت في 2023، والتي توفر بيئة آمنة لحفظ المعطيات الشخصية. كما يمكن استخدام الرقم الأخضر 1027 للتبليغ عبر الهاتف، شريطة أن يكون التبليغ مكتوبًا لضمان توثيقه بشكل رسمي.

شبكة «نراكم»: تعزيز الشراكة بين السلطة العليا والمجتمع المدني

في إطار تعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد، أطلقت السلطة العليا شبكة تفاعلية تحت اسم «نراكم»، تهدف إلى تمكين الجمعيات من الانخراط الفعّال والمساهمة في جهود الشفافية والنزاهة. تم اختيار 96 جمعية لتكون جزءًا من اللجنة التنفيذية للشبكة، بينما يمكن لبقية الجمعيات المشاركة بصفة متابعين. وتعتمد الشبكة على منصة إلكترونية متطورة تقوم بتسجيل نشاطات الجمعيات ومتابعة مساهماتها، بما يضمن الشفافية والموضوعية في تقييم المشاركة ويعزز دور المجتمع المدني كشريك فاعل في مسار الإصلاح الوطني.

التكوين والتحسيس في صلب الاستراتيجية الوطنية

تعتبر السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد أن التحسيس والتكوين يشكلان ركيزة أساسية لتعزيز ثقافة النزاهة داخل المؤسسات والمجتمع. في هذا الإطار، أطلقت السلطة برامج تكوينية موجهة لنقاط الاتصال على مستوى الوزارات والمؤسسات، وذلك لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية ومؤشر النزاهة.

فخلال سنة واحدة فقط، نظمت السلطة ثلاث دورات تدريبية رئيسية، ركزت على مهارات حيوية تشمل إدارة المشاريع، إدارة مخاطر الفساد، ومدونة قواعد السلوك، لضمان أن يكون الموظفون والمؤسسات قادرين على تطبيق

التدابير بفاعلية. كما أولت السلطة أهمية كبيرة لبناء القدرات داخل المؤسسات، حيث تم تنظيم 20 دورة تكوينية لفائدة أكثر من 400 مكوّن ومسؤول محلي، إضافة إلى معالجة 60 ملفًا تكوينيًا كاملًا.

وتوسعت شبكة الشركاء لتشمل 320 جمعية وطنية، و24 مخبر بحث جامعي، و8 مؤسسات إعلامية. كما أطلق ماستر متخصص في الشفافية ومكافحة الفساد بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي، واستفاد منه أكثر من 2300 طالب منذ 2024، مع إنشاء مخبر وطني يضم خمس فرق بحث أكاديمية.

إلى جانب ذلك، عملت السلطة على تنظيم حملات تحسيسية بالتعاون مع الجامعات، مستهدفة فئة الطلبة والأساتذة والمثقفين، بهدف نشر ثقافة الوقاية من الفساد وتعزيز الوعي بأهمية النزاهة في الحياة العامة. تأتي هذه المبادرات في إطار جهود متكاملة لضمان غرس القيم الأخلاقية وتعزيز الالتزام بالقوانين داخل المؤسسات وعلى مستوى المجتمع ككل.

كما أصدرت منشورات توعوية متنوعة، منها:

- نشرة "بكل الشفافية"،
- المجلة العلمية المحكمة "دفاتر النزاهة"

الرقمنة سلاح جديد في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

أصبحت الرقمنة إحدى الركائز الأساسية التي تعتمدها السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وزيادة وعي المواطنين بمخاطره. إذ تشير التقديرات إلى أن 50% من المشاكل المرتبطة بالفساد يمكن الحد منها من خلال الاعتماد على الأدوات الرقمية والتكنولوجية الحديثة، التي تقلل التدخل البشري في الإجراءات الإدارية والخدمات العمومية، مما يقلل الوساطة وبؤر الفساد، ويزيد من إمكانية تتبع المسؤولين والقائمين على تقديم الخدمات، ويضمن مساءلة دقيقة، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتقليل التكلفة.

ديناميكية 2025.. أرقام تؤكد نجاح المقاربة الوطنية الجديدة

تكشف الإحصاءات المعلن عنها من قبل السلطة العليا أن الجزائر حققت تطورًا لافتًا في مستوى الامتثال للتصريح بالممتلكات. فقد بلغت نسبة الامتثال لدى شاغلي الوظائف العليا 92.63%، بينما وصلت لدى المنتخبين المحليين إلى 93.16%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التصريحات عند بداية العملية لم تتجاوز 14%، مما يجعل القفزة المحققة بين 2020 و2025 غير مسبوقة.

وفي ما يخص الإخطارات، سجلت السلطة العليا 1636 تبليغا خلال عام 2025، منها 19% جاءت مجهولة و81% معلومة. ومن هذه الإخطارات، خضعت 210 حالة للتحقيق، وأحيل 36 ملفًا إلى النيابات العامة، و6 ملفات إلى مجلس المحاسبة.

نحو ترسيخ ثقافة وطنية للنزاهة

ما حققته الجزائر بين 2020 و2025 يشكل نواة صلبة لبناء منظومة وطنية للشفافية والمساءلة. فقد ساهم التحديث الدستوري والقانوني، والرقمنة، واعتماد مقاييس جديدة، وتوسيع الشراكات، في خلق ديناميكية مؤسساتية واضحة. وتؤكد البروفيسور مسراتي أن السلطة العليا ستواصل عملها «لترسيخ قيم النزاهة وأخلاقة الحياة العامة»، بما يتماشى مع رؤية الجزائر الجديدة القائمة على الشفافية، العدالة، والحوكمة الرشيدة.

رئيسة السلطة العليا تشارك في حفل اختتام السنة الجامعية بجامعة البليدة 2

بدعوة كريمة من البروفيسور كورتل فريد، مدير جامعة البليدة 2 لونيسي علي، حضرت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مراسم حفل اختتام السنة الجامعية 2024/ 2025 الذي نظمته الجامعة.

وشكل هذا الحفل الذي أقيم بتاريخ 15 نوفمبر 2025، مناسبة لتكريم الطلبة المتفوقين في طوري الماستر والليسانس من مختلف كليات الجامعة، وجسدت هذه المشاركة تجسيداً للتعاون البناء بين السلطة العليا والمؤسسات الأكاديمية في مجال نشر ثقافة النزاهة والشفافية.

وأعربت السيدة الرئيسة خلال الحفل عن اعتزازها بهذه الدعوة الكريمة، مؤكدة على أهمية التعاون بين السلطة العليا والجامعات في ترسيخ قيم النزاهة ومكافحة الفساد، مشيدة بالجهود التي تبذلها جامعة البليدة 2 في تخريج كفاءات وطنية قادرة على المساهمة في بناء جزائر الغد.

كما أشادت بالطلبة المتفوقين الذين مثلوا نموذجاً للجد والاجتهاد، معربة عن أملها في أن يساهموا بخبراتهم ومعارفهم في خدمة الوطن وتعزيز مسيرة البناء والتنمية.

رئيسة السلطة العليا تشارك في ندوة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

شاركت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بتاريخ 8 يوليو 2025، في أشغال الندوة التي نظمتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تحت عنوان «النظام القانوني للجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية على ضوء الممارسة».

وجاء تنظيم هذه الندوة في سياق الاهتمام الذي توليه الدولة الجزائرية لأخلقة الحياة السياسية ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، والذي يشكل خياراً استراتيجياً لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون. وشكلت الندوة منصة هامة لمناقشة الإطار القانوني المنظم لعمل لجان مراقبة تمويل الحملات الانتخابية، واستعراض الممارسات الفضلى في هذا المجال، حيث مثلت فرصة لتبادل الخبرات بين مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية. وأكدت السيدة الرئيسة خلال مشاركتها على أهمية تعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية كأحد الركائز الأساسية لمكافحة الفساد السياسي، مشيدة بالجهود التي تبذلها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في هذا الإطار.

كما أعربت عن التزام السلطة العليا للشفافية بدعم كافة الجهود الرامية إلى ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في الحياة السياسية، انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

البوفيسور مسراتي تشارك في قمة «الشباب والمشاركة السياسية»

بدعوة من السيد مصطفى حيداوي، رئيس المجلس الأعلى للشباب، شاركت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، في أشغال «القمة الوطنية الشباب والمشاركة السياسية» التي نُظمت تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون. وشاركت السيدة الرئيسة في جلسة حوارية رفيعة المستوى شكّلت منصة للحوار البناء والتفكير المشترك، تناولت سبل دعم وتعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية، وأكدت خلال مداخلتها على أهمية تعزيز دور الشباب في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد. وتضمنت الجلسات تشخيصاً للتحديات الراهنة، وعرضاً لرؤية الهيئات العمومية للإصلاحات التي أقرت لإشراك الشباب في الحياة السياسية، بالإضافة إلى مناقشة التجارب والممارسات الجيدة واقتراح آليات وحلول عملية تستجيب لتطلعات الجيل الجديد. وجسدت هذه المشاركة انسجاماً مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في تعزيز الديمقراطية التشاركية، وإيماناً من السلطة العليا بأهمية إشراك الشباب في صناعة السياسات العمومية واتخاذ القرار.

يوم إعلامي حول السجل العمومي للمستفيدين الحقيقيين

بدعوة كريمة من وزير التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، السيد الطيب زيتوني، حضرت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أشغال اليوم الإعلامي حول السجل العمومي للمستفيدين الحقيقيين، الذي نظمه المركز الوطني للسجل التجاري تحت شعار: «المستفيد الحقيقي: درع واق ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».

وجاء هذا اللقاء، الذي انعقد بتاريخ 18 نوفمبر 2025، لتسليط الضوء على الأهمية البالغة لتحديد هوية المستفيد الحقيقي، باعتباره آلية جوهرية لتعزيز الشفافية وحوكمة المعاملات المالية ومواجهة الجرائم المالية، وفي مقدمتها جريمتا تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وشددت السيدة الرئيسة خلال مشاركتها على الدور المحوري للسجل العمومي للمستفيدين الحقيقيين في تعزيز الشفافية المالية ومكافحة الفساد، مؤكدة على التزام السلطة العليا بدعم كافة الجهود الرامية إلى تفعيل هذا الآلية الهامة.

كما أشادت بالمبادرة الطيبة لوزارة التجارة والمركز الوطني للسجل التجاري في تنظيم هذا اليوم الإعلامي، الذي يندرج في إطار الجهود الوطنية لتطوير الآليات الكفيلة بمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية، وتعزيز بيئة الأعمال الشفافة والنزيهة.

رئيسة السلطة العليا تحضر الاحتفال بيوم الطفل الجزائري

بدعوة من المفوضة الوطنية لحماية الطفولة، السيدة مريم شرفي، حضرت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، فعاليات الاحتفال باليوم الوطني للطفل الجزائري المصادف لـ 15 يوليو من كل سنة.

وجرى الاحتفال هذه السنة تحت شعار «كلّنا من أجل أطفالنا في الجزائر المنتصرة»، وبتنظيم من الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة بالتنسيق مع وزارة الشباب، حيث نُظمت الفعاليات بتاريخ 15 يوليو 2025 تحت عنوان «10 سنوات من صدور قانون حماية الطفل: إنجازات ورهانات».

وشكل هذا الحدث الوطني مناسبة لتقييم المسار الذي قطعته الجزائر في مجال حماية الطفولة منذ صدور القانون الخاص بحماية الطفل قبل عشر سنوات، واستعراض الإنجازات المحققة والرهانات المستقبلية في هذا المجال.

وأكدت السيدة الرئيسة خلال مشاركتها على أهمية تعزيز قيم النزاهة والشفافية في كل البرامج والاستراتيجيات الموجهة لحماية الطفولة، مشددة على ضرورة تضافر جهود جميع القطاعات لضمان بيئة آمنة ونزيهة للأطفال الجزائريين.

كما أشادت بالجهود الوطنية المبذولة في مجال حماية الطفولة، معربة عن استعداد السلطة العليا للمساهمة في كل المبادرات الرامية إلى ترسيخ ثقافة النزاهة وحماية حقوق الطفل ضمن استراتيجياتها للوقاية من الفساد ومكافحته.

ممثل السلطة العليا يجتمع بلجنة الشؤون القانونية في البرلمان

استضافت لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني، السيد «مروان بن رحمون» ممثل السلطة الوطنية العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بتاريخ 09 يوليو 2025، خلال دراسة مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 01-05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما برئاسة السيد هشام صفر، رئيس اللجنة.

وقدم ممثل السلطة الوطنية العليا ملاحظات تقنية حول هذا مشروع هذا القانون، وأبرز بعض الجوانب والخصوصيات المتعلقة به.

وجاء اللقاء في إطار استقبال اللجنة البرلمانية لخبراء ومسؤولين عن مؤسسات ذات صلة بالموضوع، وذلك بهدف تقديم مقترحات من شأنها المساهمة في إثراء النقاش الذي يخص هذا النص القانوني.

وفي هذا السياق، أشار السيد «محمد الأخضري»، المدير العام للديوان المركزي لقمع الفساد، إلى أن مشروع هذا القانون قد أوضح بعض المحطات، كما وضع التوازن فيما يخص الالتزامات التي تقع على عاتق الدولة من جهة، ومختلف الفاعلين من جهة أخرى، كما سمح أيضا بإعطاء معنى ملموس لمسألة التقييم المتعلق بالإرادة السياسية، وكذا التقييم السليم للمخاطر.

من جانبه، نوه السيد «سي فضيل حنفي»، الأمين العام للمجلس التنفيذي المصرفي ببنك الجزائر المركزي، أن مشروع هذا القانون انبثق من مجموعة الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر بكل سيادة، مبرزا دورها الفعال في مختلف القرارات الدولية المتعلقة بمكافحة كل أنواع الإجرام، وتبييض الأموال، على غرار تجريم دفع الفدية.

كما تطرق المتحدث إلى الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الجزائر، فيما يخص تطبيق خطة مجموعة العمل المالي، وذلك عبر 13 إجراء، ساهمت في إعداده مختلف اللجان، والقطاعات المعنية بمحاربة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال. كما قدم السيد «اوذني محمد»، عضو مجلس خلية الاستعلام المالي، ملاحظاته حول مشروع القانون.

وقبل الختام، طرح النواب أعضاء اللجنة، استفسارات وتساؤلات في إطار إثراء مشروع هذا القانون، وقد عبر السيد «هشام صفر»، رئيس اللجنة عن شكره وتقديره للسادة المتدخلين على مجمل ما تمحورت حوله النقاشات من ملاحظات ومقترحات.

مجلس السلطة العليا يجتمع في دورتين عاديتين

تنفيذاً لأحكام المادة 31 من القانون رقم 22-08 المتعلق بتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، انعقد بتاريخ 19 يوليو 2025 اجتماع مجلس السلطة العليا في دورته العادية برئاسة البروفيسور سليمة مسراتي رئيسة السلطة، وبحضور كافة أعضاء المجلس.

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة محاور هامة، شملت تقديم حصيلة التبليغات التي تلقتها السلطة العليا خلال السداسي الأول من سنة 2025، وعرضاً مفصلاً حول مآل الملفات التي ناقشها المجلس في دوراته السابقة وأحيلت إلى النواب العامين المختصين إقليمياً.

كما ناقش المجلس خلال هذه الدورة عرض 19 ملفاً تتضمن شبهات فساد، تم دراستها ومناقشة الإجراءات المتخذة بشأنها، بالإضافة إلى عرض مشروع التقرير السنوي للسلطة العليا لسنة 2024 والمصادقة عليه بعد مناقشته.

وجسد هذا الاجتماع الآلية الدورية لمتابعة أعمال السلطة العليا وتقييم حصيلة أنشطتها، حيث مثل مناسبة لمراجعة المسار التنفيذي لاستراتيجية العمل في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز آليات الشفافية والنزاهة في إطار الصلاحيات الدستورية والقانونية المخولة للسلطة.

ولاحقا، انعقد بتاريخ 21 أكتوبر 2025 اجتماع مجلس السلطة العليا في دورة عادية أخرى برئاسة البروفيسور سليمة مسراتي رئيسة السلطة، وبحضور كافة أعضاء المجلس.

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة مناقشة عدة محاور هامة، شملت عرض النسخة النهائية للنظام الداخلي للسلطة العليا بعد مناقشته والمصادقة عليه من طرف مصالح الأمانة العامة للحكومة، وعرض حصيلة التبليغات الواردة إلى السلطة، ودراسة عدد من الملفات التي يحتمل أن تتضمن شبهات فساد، بالإضافة إلى مناقشة بعض الأمور المتفرقة.

وجسد هذان الاجتماعان الآلية الدورية لمتابعة أعمال السلطة العليا وتقييم حصيلة أنشطتها، ومناسبة هامة لمراجعة المسار التنفيذي لاستراتيجية العمل في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز آليات الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة في إطار الصلاحيات الدستورية والقانونية المخولة للسلطة.

السلطة العليا تؤكد على التنسيق لمواجهة تبييض

بدعوة من رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، السيد يوسف بوزنادة، حضرت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، البروفيسور سليمة مسراتي، أشغال الندوة التي نظمتها اللجنة بمقر وزارة المالية، والتي خُصصت لعرض نتائج تقرير التقييم القطاعي لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بقطاع القيم المنقولة.

وجاءت هذه الندوة في إطار تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI) المتعلقة بضرورة تعميم نتائج التقييمات القطاعية وتعزيز جهود التحسيس والتوعية لدى الجهات الخاضعة، بما يسهم في دعم المنظومة الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وترقية الشفافية في التعاملات المالية.

وقد تميزت أشغال اللقاء بمشاركة واسعة لممثلي الهيئات الرقابية والمالية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة، حيث شكلت فرصة لتبادل الآراء والخبرات حول أفضل الممارسات في مجال تدعيم آليات الكشف المبكر عن المخاطر وتعزيز القدرات المؤسساتية في مواجهة التحديات المرتبطة بالجرائم المالية.

كما شارك السيد بن رحمون مروان، ممثلاً عن السلطة العليا، في الجلسة النقاشية المبرمجة خلال هذه الندوة، حيث ساهم بمداخلة أبرز من خلالها أهمية التكامل بين مختلف الهيئات الوطنية في التصدي لظاهرتي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، مؤكداً على الدور المحوري للشفافية كأداة للوقاية والردع.

وخلصت الندوة إلى جملة من التوصيات أبرزها:

- تعزيز التنسيق المؤسسي بين مختلف الفاعلين الوطنيين لمواجهة مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- تطوير آليات الرقابة والإنذار المبكر في قطاع القيم المنقولة، عبر تحديث الأدوات

الأموال وتمويل الإرهاب

التقنية وتعزيز الكفاءات البشرية.

- تكثيف حملات التوعية والتحسيس لفائدة الهيئات الخاضعة من أجل ترسيخ ثقافة الامتثال والشفافية.
- العمل على إدماج نتائج التقييمات القطاعية في السياسات الوطنية بما يضمن استجابة فعالة للمخاطر المحددة.

وعكست هذه التوصيات إرادة وطنية مشتركة لدعم المنظومة الجزائرية في مواجهة التحديات المالية المعاصرة، بما يعزز مكانة الجزائر ضمن الدول الساعية إلى ترسيخ الشفافية وحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر الجريمة المالية.

البوفيسور مسراتي تشارك في حفل افتتاح السنة القضائية

شهد قصر الأمم بتاريخ 9 أكتوبر 2025 مراسم افتتاح السنة القضائية الجديدة تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حيث مثلت السيدة سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية، الهيئة في هذا الحدث الوطني البارز.

جاءت هذه المشاركة في إطار التعاون المؤسسي والتكامل بين مختلف هيئات الدولة، وإبرازاً للدور المحوري الذي تلعبه السلطة العليا للشفافية في دعم سيادة القانون وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ضمن المنظومة القضائية.

وقد مثل الحفل منصة هامة لتبادل الرؤى واستعراض سبل تعزيز التنسيق بين السلطة العليا للشفافية والمؤسسات القضائية، في إطار الجهود المشتركة الرامية إلى ترسيخ ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد.

كما شكلت هذه المشاركة تأكيداً على أهمية التكامل بين أدوار الهيئات الرقابية والجهاز القضائي في بناء منظومة وطنية متكاملة للشفافية ومكافحة الفساد، تعكس التوجه الاستراتيجي للدولة في إصلاح قطاع العدالة وتعزيز الحوكمة.

وقد أعربت السيدة الرئيسة عن اعتزازها بهذه المشاركة التي تجسد عمق الشراكة بين السلطة العليا للشفافية والمؤسسات الوطنية، معربة عن استعداد السلطة التام لدعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز استقلالية القضاء وترسيخ ثقافة النزاهة في المنظومة القضائية.

وقفة وفاء في اليوم الوطني للهجرة

تخليدا لذكرى شهداء أحداث 17 أكتوبر 1961، وتنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الرامي إلى إحياء الذكرى الوطنية للهجرة، أحيت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته الذكرى الرابعة والستين لليوم الوطني للهجرة. وجسدت السلطة العليا لهذا الحدث التاريخي من خلال الوقوف دقيقة صمت ترحماً على أرواح الشهداء الأبرار، عرفاناً وتقديراً للتضحيات الجسام التي قدمها المهاجرون الجزائريون في سبيل تحرير الوطن ودفاعاً عن سيادته.

كما مثلت هذه المناسبة فرصة لتجديد العهد والوفاء لروح الشهداء، والتأكيد على استمرار مسيرة البناء والتطوير التي ضحوا من أجلها، حيث تجسدت خلال الفعالية قيم الوحدة الوطنية والالتزام بمبادئ الثورة التحريرية المجيدة. وبهذه المناسبة، أعادت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته التأكيد على تمسكها بقيم الوطن واستعدادها التام لمواصلة مسيرة العطاء والوفاء لدماء الشهداء التي سقطت في سبيل حرية الجزائر وكرامتها.

البوفيسور مسراتي تحضر تنصيب أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

بدعوة من رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي البروفيسور محمد بوخاري، حضرت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، البروفيسور سليمة مسراتي، بتاريخ 16 أكتوبر 2025 فعاليات الجمعية العامة الأولى المخصصة لتنصيب أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للعهدة 2025 - 2026.

وانعقدت هذه الفعاليات الهامة بقصر الأمم نادي الصنوبر في الجزائر العاصمة، حيث مثلت المشاركة تجسيدا للتعاون البناء بين مؤسسات الدولة، وإبرازا للتكامل في الأدوار بين الهيئات الدستورية. وجسد هذا الحضور حرص السلطة العليا للشفافية على تعزيز أواصر التعاون مع مختلف مؤسسات الدولة، وإبرازا لدورها الفاعل في مسيرة البناء الوطني والتنمية الشاملة، إلى جانب تعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة في مختلف القطاعات.

كما شكلت هذه المشاركة فرصة لتعزيز سبل التنسيق المشترك بين السلطة العليا للشفافية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار من الشفافية والنزاهة.

اجتماع تنسيقي لتحضير الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد

في إطار التحضيرات لإحياء اليوم الدولي لمكافحة الفساد المصادف لـ 9 ديسمبر من كل سنة، عُقد بتاريخ 3 نوفمبر 2025 اجتماع تنسيقي بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وجامعة وهران 2 محمد بن أحمد.

وحضر الاجتماع الأستاذ الدكتور أحمد شعلال، مدير الجامعة، إلى جانب عدد من إطارات الجامعة، ووفد من السلطة العليا ضم السيدة ياقوت عيساني والسيد بشير يلس شاوش، عضوي مجلس السلطة، وعدد من الإطارات المتخصصة. وخُصص هذا الاجتماع لضبط الجوانب التنظيمية والعلمية الخاصة بفعاليات الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد، الذي احتضنته ولاية وهران هذه السنة، حيث ناقش الحضور البرنامج التفصيلي للفعاليات والأنشطة المصاحبة. وشكل اللقاء مناسبة لتحديد أدوار ومسؤوليات كل طرف في إنجاح هذا الحدث الوطني الهام، الذي يهدف إلى نشر ثقافة النزاهة والشفافية وتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وأهمية مكافحته، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين السلطة العليا والمؤسسات الأكاديمية.

اجتماع تنسيقي مع وزارة التضامن لتنفيذ مؤشر «نزاهة»

في إطار متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، عُقد بتاريخ 10 نوفمبر 2025 اجتماع تنسيقي بمقر السلطة العليا جمع بين إطارات من السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ونظرائهم من وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وتركز النقاش خلال هذا الاجتماع حول سبل وآليات تنفيذ مؤشر النجاعة «نزاهة» على مستوى قطاع التضامن الوطني، واستعراض مدى التقدم المحرز في تفعيل محاور وتدابير الاستراتيجية الوطنية، لاسيما ما تعلق منها بتعزيز الشفافية في تسيير البرامج الاجتماعية. كما ناقش الطرفان الخطوات العملية لتعميم أدوات قياس النزاهة وترسيخ ثقافة الوقاية من الفساد في الممارسات الإدارية والاجتماعية، حيث أكدا على أهمية العمل التشاركي بين الهيئات العمومية لتجسيد الأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية. وشكل الاجتماع مناسبة لتقييم المراحل السابقة من التعاون المشترك، وتحديد الآليات الكفيلة بمواصلة التنسيق الميداني بين الطرفين، سعياً لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

رئيسة السلطة العليا تشارك في احتفالات

بدعوة كريمة من السيد علي بداوي، المدير العام للأمن الوطني، حضرت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، يوم الثلاثاء 22 يوليو 2025، مراسم الاحتفال بعيد الشرطة الجزائرية المصادف للذكرى الثالثة والستين لتأسيسها (1962 - 2025).

وانعقد الحفل الذي حمل شعار «عز الانتماء.. إحترافية في الأداء.. وفاء لرسالة الشهداء»، على مستوى مديرية الوحدات الجمهورية للأمن بالحميز، حيث جسد مناسبة لتكريم مسيرة الشرطة الجزائرية وتضحيات رجال الأمن في الحفاظ على أمن الوطن واستقراره.

وشكلت هذه المشاركة تجسيداً للتعاون البناء بين السلطة العليا ومصالح الأمن الوطني، وإبرازاً لأهمية التكامل بين أدوار الهيئات الرقابية والجهاز الأمني في ترسيخ قيم النزاهة ومكافحة الفساد. وأعربت السيدة الرئيسة خلال الحفل عن اعتزازها بهذه الدعوة، مشيدة بالجهود الكبيرة التي يبذلها رجال الشرطة الجزائرية في

عيد الشرطة

خدمة الوطن، ومؤكدة على أهمية تعزيز أواصر التعاون بين السلطة العليا ومصالح الأمن الوطني في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

رئيسة السلطة تحضر الحفل الرسمي لإحياء ذكرى ثورة التحرير

حضرت السيدة سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، حفل الاستقبال الذي ترأسه السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، بمناسبة إحياء الذكرى الحادية والسبعين لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة. وانعقد الحفل الذي نظم بالنادي الوطني للجيش ببني مسوس، حيث شكل مناسبة لتكريم روح الشهداء وتخليد ذكرى بطولات مجاهدي الثورة التحريرية، بحضور كبار مسؤولي الدولة والضباط السامين وأعضاء الجسم الدبلوماسي. وجسدت هذه المشاركة تجسيدا للوفاء لشهداء الثورة المجيدة والاعتزاز بتضحياتهم الغالية التي مهدت طريق الحرية والاستقلال للوطن، كما مثلت تأكيداً على تمسك السلطة العليا بقيم الثورة ومبادئها السامية في بناء دولة القانون والمؤسسات.

وأعربت السيدة الرئيسة خلال الحفل عن اعتزازها بهذه المشاركة التي ترمز لعمق الارتباط بين مبادئ الثورة التحريرية وأهداف السلطة العليا في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، انسجاما مع التضحيات الجسام التي قدمها شهداء الجزائر الأبرار.

اجتماع تحضيري مع مكتب شبكة «نراكم»

بدعوة من البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، انعقد بتاريخ 20 نوفمبر 2025، بمقر السلطة العليا اجتماع تنسيقي مع أعضاء مكتب الشبكة الجزائرية للشفافية «نراكم» بحضور إطارات السلطة العليا، وذلك عقب استكمال أعضاء لجنة الشبكة لدورتي تكوين المكونين المنظمتين مؤخراً بكل من ولايتي مستغانم والبويرة. شكل هذا اللقاء فرصة سانحة لأعضاء الشبكة لعرض مختلف الانشغالات والتحديات التي تواجهها الشبكة في أداء مهامها، إلى جانب مناقشة السبل الفعّالة لرفع قدراتها وتعزيز حضورها الميداني، بما ينسجم مع رؤية السلطة العليا في إشراك المجتمع المدني كطرف أساسي في منظومة النزاهة.

كما تم الاتفاق على الشروع في إعداد برنامج سنوي لعمل الشبكة، يتضمن المبادرات التحسيسية والتكوينية وآليات متابعتها، على أن يتم عرضه للمصادقة خلال نهاية سنة 2025، بما يتيح للسلطة العليا تنظيم عمل الشبكة وترسيخ دورها في دعم الشفافية وتعزيز الرقابة المجتمعية، تنفيذا للغاية الثانية من الاستراتيجية الوطنية التي تنص على تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الاعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته.

ضبط مشاركة الجزائر في الفعاليات الدولية

في إطار عمل اللجنة متعددة ا لقطا عا ت التي تترأسها السلطة العليا، ا لمعنية بمتا بعة مشاركة الجزائر في الدورات و ا لمؤ تمر ا ت الدولية وتنفيذ الاتفاقيات الدولية والاقليمية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، عقد يوم 26 نوفمبر 2025، اجتماع تنسيقي للجنة برئاسة رئيسة السلطة العليا، البروفيسور سليمة مسراتي، بحضور أعضاء اللجنة. وقد تناول جدول أشغال هذا الاجتماع، تقييم مشاركة الجزائر في الدورتين السادسة عشرة المستأنفة الأولى والثانية المنعقدة بمقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك تحضير مشاركة الوفد الجزائري في الدورة الحادية عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي عقد في الدوحة.

البروفيسور سليمة مسراتي تشارك في يوم دراسي حول حماية المعطيات الشخصية

بدعوة من السيد سمير بورحيل رئيس السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، شاركت السيدة البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، يوم 24 نوفمبر 2025، في فعاليات اليوم الدراسي الوطني المنظم بفندق الأوراسي، تحت عنوان: المطابقة مع أحكام القانون 07-18 - تحديات حماية المعطيات الشخصية في عصر التحول الرقمي، الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي».

وحضر افتتاح اليوم الدراسي كل من رئيس مجلس الأمة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، أعضاء من الطاقم الحكومي إلى جانب رؤساء وممثلي عدد من الهيئات الدستورية والاستشارية والاطارات السامية في الدولة.

السلطة العليا تشارك في ندوة حول السلامة المرورية

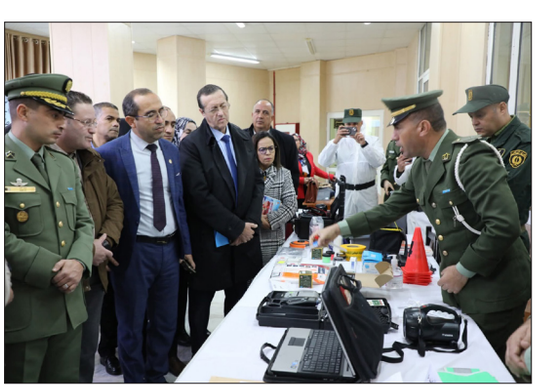

شارك، الأربعاء 17 ديسمبر 2025، السيد مروان بن رحمون رئيس هيكل التحري الاداري والمالي في الاثراء غير المشروع للموظف العمومي، ممثلا للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، رفقة السيد محفوظ معاشو إطار بالسلطة العليا، في الندوة العلمية التي نظمتها جامعة تيبازة بالتعاون مع المندوبية الوطنية لأمن الطرقات وفرقة البحث حول السلامة المرورية تحت عنوان «السلامة المرورية مسؤولية مشتركة: من المركبة إلى المحيط مرورا بالفرد في سبيل أمننة الطرق».

نص تنظيمي جديد لتعزيز المساءلة وترسيخ الحوكمة الرشيدة

تجسيدًا لأحكام القانون رقم 22 - 08 المؤرخ في 05 ماي 2022، المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، يندرج مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بأنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ضمن مسار وطني يرمي إلى إرساء دعائم حوكمة عصرية قوامها النزاهة والمساءلة والفعالية.

ويهدف هذا المشروع إلى وضع إطار تنظيمي متكامل لأنظمة الشفافية، باعتبارها منظومة مترابطة من التدابير والإجراءات العملية التي تُعتمد على مستوى مختلف الهياكل والمؤسسات، بما يسمح بتعزيز آليات الوقاية من الفساد، وترقية معايير التسيير الرشيد، وتكريس مبادئ الإفصاح والوضوح في إدارة الشؤون العمومية.

ويُرتقب أن يشكل النص، بعد اعتماده، مرجعًا تنظيميًا موحدًا يؤطر مساعي المؤسسات في بناء بيئات عمل قائمة على إدارة المخاطر، وضبط تضارب المصالح، وتعزيز آليات الرقابة الداخلية، وتكريس ثقافة الإبلاغ والمسؤولية، بما يسهم في حماية المال العام وترسيخ الثقة في المرفق العمومي.

كما يستند مشروع أنظمة الشفافية إلى مقاربة شاملة تقوم على الانتقال من منطق المعالجة اللاحقة إلى منطق الوقاية الاستباقية، عبر إدماج مبادئ النزاهة في صميم العمليات الإدارية والمالية، وجعلها جزءًا من الثقافة المؤسسية اليومية.

ويمثل هذا المشروع لبنة أساسية في مسار تعزيز المنظومة الوطنية للوقاية من الفساد، من خلال إرساء قواعد واضحة وموحدة تمكّن المؤسسات من تفعيل أدوات الشفافية بكفاءة وفعالية، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تحديث الإدارة العمومية وتحسين أدائها.

اجتماع لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية

أشرفت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، الأربعاء 3 ديسمبر 2025 بمقر السلطة، على اجتماع اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بحضور ممثلي الهيئات والمؤسسات السيادية أعضاء اللجنة. يأتي هذا الاجتماع في إطار متابعة وتقييم مستوى تنفيذ الاستراتيجية خلال سنة 2024، حيث تم تقديم عرض مفصل حول مدى التقدم المحقق في مختلف التدابير، مع تسجيل تباين في وتيرة الإنجاز بين القطاعات، إضافة إلى الوقوف على التحديات والصعوبات التي اعترضت تنفيذ بعض التدابير وتسببت في تسجيل تأخر في إنجازها. وقد شكّل الاجتماع فرصة لإعادة توجيه مسار التقييم، من خلال اقتراح آليات عملية لتعزيز فعالية متابعة التنفيذ، ودعم جسور الاتصال المؤسساتي مع القطاعات، بما يضمن تسريع وتيرة الإنجاز واستدراك التأخر المسجل في عدد من المشاريع المبرمجة بعنوان سنتي 2024 و2025. كما خلص الاجتماع إلى جملة من التوصيات العملية، أبرزها تعزيز آليات المتابعة الدورية، ومواصلة جهود التكوين والتدريب، وتكثيف مسار رقمنة الاجراءات، فضلاً عما جاءت به الغاية الثالثة من الاستراتيجية في الجانب المتعلق بتعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الاقتصادي وتشجيع انخراط القطاع العام والخاص في تعزيز ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، ودعم دور منظمات المجتمع المدني في جهود الوقاية من الفساد ومكافحته.

أما في المرحلة المقبلة، فسيتم التركيز على تعميم اعتماد مدونة الأخلاقيات، وتنظيم تدريبات متخصصة في مجال النزاهة، واستحداث دورات تكوينية جديدة، فضلاً عن مواصلة تنفيذ برامج التكوين والتحسيس الموجهة للشباب والناشئة. كما أكدت رئيسة السلطة العليا من خلال هذا الاجتماع التزامها الثابت بمواصلة الجهود وتكثيفها من أجل تحقيق رؤية استراتيجية تقوم على مبادئ النزاهة والشفافية والمسؤولية، بما يعزز مسار الوقاية من الفساد ويضمن استدامة الحوكمة الرشيدة.

ملتقى بين وزارة العدل والنيابة العامة الروسية

بدعوة من وزارة العدل، شارك السيد «محمد جلاوي» عضو مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، رفقة السيد «هزيل هارون» إطار بالسلطة العليا يومي 14 و15 ديسمبر 2025 في فعاليات الملتقى المنظم في إطار التعاون بين وزارة العدل والنيابة العامة لروسيا الاتحادية، والذي خُصّص لموضوعي «الوقاية ومحاربة الفساد واسترداد الأصول المهربة بصفة غير شرعية إلى الخارج» و«مكافحة الجريمة في مجال حماية البيئة». وقد قدّم ممثل السلطة العليا، بهذه المناسبة مداخلة بعنوان: «مهام ودور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته»، استعرض فيها الإطار القانوني والمؤسساتي لعمل السلطة، وجهودها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

توقيع اتفاقية ونشاط مكثف خلال

تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أشرفت البروفيسور سليمة مسراتي رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته رفقة والي ولاية وهران السيد ابراهيم أوشان، يوم 09 ديسمبر 2025، وبحضور رئيس جامعة وهران 2 البروفيسور أحمد شعلال على فعاليات اليوم الدراسي تحت عنوان «الحوكمة الرقمية أداة للوقاية من الفساد من أجل شفافية مستدامة» المنظم من طرف السلطة العليا بالتعاون مع جامعة وهران 2 محمد بن أحمد.

وشهد اليوم الدراسي حضور العديد من القطاعات والمؤسسات وضيوف الشرف منهم ممثل رئاسة الجمهورية، وكيل أول بهيئة الرقابة الإدارية المصرية، المفتش العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، المدير العام للمدرسة العليا للقضاء ممثلا لوزير العدل، ممثل رئيس مجلس الأمة، ممثل رئيس المجلس الشعبي الوطني، المفتش العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، أعضاء مجلس السلطة العليا وإطاراتها، أعضاء مكتب الشبكة الجزائرية للشفافية «نراكم»، السلطات المدنية والعسكرية، أساتذة وطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

أكدت البروفيسور مسراتي في كلمتها الافتتاحية أن هذا اليوم الدراسي يُشكّل فرصة ثمينة لتبادل الرؤى واستعراض التجارب لتحسين جودة الخدمات ونبذ الفساد في الإدارات العمومية والخاصّة، باعتبار التصدي للفساد واجب وطني، وأن مكافحة الفساد ليست مسؤولية ظرفية ولا مهمة تقنية معزولة، بل هي مسارا إصلاحيا عميق يستوجب إشراك الشباب كل فعاليات المجتمع وتعاونا مؤسسيا منسجما واعتمادا متزايدا على التكنولوجيا والابتكار.

يوم دراسي بوهران

وشهد اليوم الدراسي الذي نظمته السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالتعاون مع جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، إمضاء بروتوكول تعاون بين وزارة العدل والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

تهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار عملي لترقية وتعزيز العمل المشترك بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ووزارة العدل، من خلال تنظيم وتطوير آليات تبادل المعلومات المتعلقة بالبلاغات والإخطارات التي تتلقّاها السلطة العليا حول الوقائع التي تحمل شبهة فساد، مع ضمان تمكينها من المعلومات حول الإجراءات المتخذة بشأنها من طرف الجهات القضائية المختصة.

ويشمل مجال تطبيق هذه الاتفاقية إرسال ومتابعة مآل البلاغات والإخطارات المتعلقة بشبهات الفساد عبر نظام معلوماتي حديث، يضمن الربط المباشر والآمن بين السلطة العليا والنيابات العامة المختصة إقليمياً. وتعزيز فعالية المعالجة من خلال تتبّع دقيق لمسار الإخطارات، منذ لحظة الإحالة إلى غاية استلامها من قبل الجهة القضائية المعنية، بالإضافة إلى تطوير التعاون الرقمي بما يتيح تسريع الإجراءات وتكريس مبدأ الشفافية في معالجة قضايا الفساد.

إطلاق طابع بريدي بالمناسبة

.. وعلى هامش فعاليات اليوم الدراسي، أشرفت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، البروفيسور سليمة مسراتي، على مراسم تدشين الطابع البريدي المخصّص لإحياء اليوم الدولي لمكافحة الفساد. وقد جرت المراسم خلال جلسة مخصّصة تمّ فيها سحب الستار ووضع الختم الأول لإصدار هذا الطابع.

ويجسّد هذا الإصدار التزام الدولة الجزائرية والسلطة العليا بنشر قيم النزاهة وترسيخ ثقافة الشفافية، من خلال تصميم يجمع بين الهوية الوطنية والبعد الأممي، تأكيداً على دعم الجزائر للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، نؤكد أن الجزائر، بقيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، ماضية بصرامة في اجتثاث الفساد وصون هيبة الدولة وحماية المال العام. معركتنا معركة عدالة وشفافية وحوكمة قوية تدعم مسار الجزائر المنتصرة لا مكان فيها للفساد ولا حصانة لأحد فوق القانون.

تغريدة السيد عزوز ناصري، رئيس مجلس الأمة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

من إنتاج المعرفة إلى تكريس النزاهة

الجامعة في صلب مشروع الحوكمة الرشيدة

د / جمال رميني

رئيس قسم التحسيس والتكوين والتعاون بالسلطة العليا

يُعدّ الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الدول المعاصرة، لما له من آثار سلبية مباشرة على نزاهة الوظيفة العمومية، وفعالية السياسات العمومية، وثقة المواطنين في المؤسسات. وقد كرّست الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد إطارًا قانونيًا شاملًا يهدف إلى التصدي لهذه الظاهرة من خلال اعتماد مقاربة وقائية، جعلت من التكوين والتعليم أحد أعمدتها الأساسية.

فقد نصّت المادة (7) من الاتفاقية على التزام الدول الأطراف، وفقًا لمبادئها القانونية والدستورية، بوضع برامج تعليمية وتكوينية وتدريبية موجهة للموظفين العموميين، بما يضمن أداء الوظائف العمومية على أساس الكفاءة والنزاهة والجدارة. كما أكدت على أهمية التكوين المتخصص في تعزيز الوعي بمخاطر الفساد الملازمة لممارسة الوظيفة العمومية، مع إمكانية إدراج مدونات سلوك ومعايير أخلاقية تهدف إلى ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة.

غير أن تعقيد ظاهرة الفساد وتعدد أشكالها يفرضان تجاوز المعالجة القانونية التقليدية، واعتماد مقاربة علمية متعددة التخصصات تجمع بين التحليل القانوني، وتقييم السياسات العمومية، وعلوم المناجمنت. وفي هذا الإطار، بادرت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلى استحداث ماستر أكاديمي متعدد التخصصات يهدف إلى دراسة الفساد كظاهرة بنيوية قابلة للتحليل والقياس، وتحديد مسبباته، والحد من مخاطره، والمساهمة في إعداد مؤشرات وطنية موضوعية.

ويجسد هذا التوجه الدور المجتمعي للجامعة باعتبارها فاعلًا أساسيًا في دعم السياسات العمومية وتعزيز الحكامة الرشيدة، من خلال تكوين نخبة علمية وبحثية متخصصة قادرة على إنتاج معرفة علمية داعمة لصناع القرار. وعليه، فإن إدماج التكوين الأكاديمي في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد يشكل خيارًا استراتيجيًا يرسخ البعد الوقائي، ويسهم في بناء منظومة نزاهة قائمة على المعرفة والتكامل المؤسسي.

السلطة العليا تشارك في دورات أممية حول تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد واسترداد الموجودات بفيينا

نشاطات دولية

شاركت السلطة العليا تشارك دورات أممية حول تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد واسترداد الموجودات بفيينا شاركت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بمقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمدينة فيينا بجمهورية النمسا، في الفترة الممتدة من 01 إلى 05 سبتمبر 2025، في أشغال ثلاث فعاليات أممية هامة، تمثلت في:

- الدورة السادسة عشرة المستأنفة لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
- الدورة التاسعة عشرة للفريق الحكومي العامل المعني باسترداد الموجودات،
- الاجتماع الرابع عشر المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين الدوليين لتعزيز التعاون الدولي،

وضم الوفد الجزائري المشارك، إلى جانب ممثلين عن السلطة العليا، ممثلين عن وزارة العدل وقيادة الدرك الوطني، حيث شكّل الحضور فرصة لتنسيق المواقف الوطنية وإبراز جهود الجزائر في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات.

خلال هذه الدورة، واصلت الدول الأطراف النقاش بشأن المرحلة المقبلة من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لا سيما ما تعلق بتطوير سبل متابعة التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات السابقة، وضمان شمولية وشفافية أكبر في عملية التقييم. كما ناقشت الاجتماعات:

- تعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيقات العابرة للحدود.
- تحسين آليات استرداد الموجودات المرتبطة بجرائم الفساد.
- تبادل الخبرات العملية حول الأدوات القانونية والتقنية المستجدة.

جسدت هذه المشاركة حرص الجزائر على الانخراط الفاعل في النقاشات الأممية المتعلقة بمكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية المنبثقة عن الاتفاقية الأممية. كما أكدت التزامها بتعزيز التعاون متعدد الأطراف، من خلال حضور مؤسساتها السيادية في مثل هذه اللقاءات، بهدف ترقية خبراتها الوطنية واستثمار التجارب المقارنة في دعم مسار الشفافية والحكامة الرشيدة. وقد عكس هذا الحضور المتعدد الأطراف صورة الجزائر كفاعل ملتزم وجاد على الساحة الدولية، يسعى إلى إرساء مقاربات عملية لتعزيز التعاون الدولي ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، مع التركيز على استرداد الموجودات غير المشروعة، باعتباره أحد المحاور ذات الأولوية في الاستراتيجية الوطنية والالتزامات الدولية للجزائر.

خرجت هذه الدورة بجملة من التوصيات التي تمحورت حول تعزيز المتابعة العملية لنتائج آلية الاستعراض، وتشجيع الدول الأطراف على اعتماد مقاربات أكثر فعالية لاسترداد الموجودات، إلى جانب تطوير قنوات التعاون القضائي والجنائي بين الدول. ومن المتوقع أن تسهم هذه النتائج في تحسين أدوات التعاون الدولي وتعزيز قدرة الدول على مواجهة التحديات المرتبطة بمكافحة الفساد والجرائم المالية العابرة للحدود.

وفد من السلطة العليا يشارك في ورشة «الحق في الحصول على المعلومات» بقطر

شارك وفد من السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في أشغال ورشة عمل إقليمية بعنوان «الحق في الحصول على المعلومات»، التي نظّمتها هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر، بالتنسيق مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، بصفتها رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

وضمّ وفد السلطة العليا كلاً من السيد فنتيز بلخير، عضو مجلس السلطة العليا، والسيد بن قرنان خالد، رئيس قسم، حيث شاركا إلى جانب ممثلين عن هيئات عربية وخبراء دوليين في أشغال الورشة التي احتضنتها الدوحة من 15 إلى 17 سبتمبر 2025. وتركزت المناقشات على أهمية الحق في الحصول على المعلومات كأداة لتعزيز الشفافية وترسيخ النزاهة، إضافة إلى تبادل التجارب العربية والإقليمية في مجال تفعيل هذا الحق باعتباره من الركائز الأساسية للحكامة الرشيدة وبناء الثقة بين المواطن والمؤسسات.

شاركت السلطة العليا في هذه الفعالية في إطار حرصها على الانخراط في المبادرات الإقليمية المشتركة وتبادل الخبرات، بما يعزّز جهودها الوطنية الرامية إلى الوقاية من الفساد وترقية الشفافية. وتجدر الإشارة إلى أنّ السلطة العليا، من خلال هذه المشاركة الفاعلة، تؤكد مكانتها كهيئة وطنية رائدة على المستويين الإقليمي والدولي، وحرصها على المساهمة في صياغة تصورات جديدة تعزز منظومة الشفافية ومكافحة الفساد في المنطقة العربية.

البروفيسور مسراتي تشارك في الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين لمكافحة الفساد

شاركت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بتاريخ 30 أكتوبر 2025 في أشغال الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين (**G20**) لمكافحة الفساد الذي انعقد في مدينة مبولانجا بجمهورية جنوب إفريقيا.

وشكل هذا الاجتماع الدولي رفيع المستوى منصة هامة لمناقشة سبل تعزيز الجهود العالمية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، وتعزيز التعاون الدولي مع المنظمات ذات الصلة، حيث تم خلاله الإقرار على خطة عمل مجموعة العشرين لمكافحة الفساد للفترة 2025 - 2027.

وركزت خطة العمل على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة، وعلى رأسها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كما مثلت فرصة لتبادل الخبرات والنجاحات بين الدول الأعضاء في مجالات الوقاية من الفساد ومكافحته.

وعرف هذا الحدث الدولي مشاركة واسعة لوزراء ورؤساء أجهزة مكافحة الفساد من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، بالإضافة إلى مشاركة مكثفة للدول المدعوة كضيوف، مما أتاح فرصة قيمة لعرض التجربة الجزائرية الرائدة في هذا المجال وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

السلطة العليا تشارك في ورشة إقليمية بالعراق

بدعوة من هيئة النزاهة الاتحادية بجمهورية العراق، شاركت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الفترة من 1 إلى 3 سبتمبر 2025، في أشغال ورشة إقليمية نظمتها الهيئة العراقية بالتعاون مع جامعة الدول العربية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبالتنسيق مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، وذلك حول موضوع «التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد».

وقد جمعت هذه الورشة ممثلين عن عدد من الهيئات العربية المكلفة بمكافحة الفساد، إضافة إلى خبراء دوليين في مجالات التحقيق المالي والحوكمة، حيث خُصصت أشغالها لمناقشة آليات التحقيق المالي الموازي كأداة مبتكرة للكشف عن مسارات الأموال غير المشروعة وتعزيز فعالية ملاحقة قضايا الفساد.

وهدفت الورشة إلى تطوير قدرات المشاركين في اعتماد أساليب حديثة للتحقيق المالي الموازي، بما يسهم في:

- كشف الروابط المالية الخفية المرتبطة بجرائم الفساد.
- تدعيم فعالية أنظمة الملاحقة القضائية.
- دعم التعاون العربي المشترك في مجال تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة.
- ترقية الأطر المؤسسية والتشريعية التي تكفل مكافحة الفساد بشكل أكثر نجاعة.

كما شكلت هذه الورشة فضاءً لتبادل التجارب العملية بين الهيئات العربية، ولاسيما فيما يخص توظيف الأدوات المالية والمحاسبية في التحقيقات، وهو ما عكس توجهًا إقليميًا متزايدًا نحو اعتماد مقاربات وقائية وتقنية متقدمة لمواجهة جرائم الفساد المعقدة.

وأكدت مشاركة السلطة العليا في هذه الفعالية على التزام الجزائر بالانخراط الفعّال في المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تطوير آليات مكافحة الفساد، وعلى حرصها على تعزيز خبراتها الوطنية في مجال التحقيقات المالية من أجل دعم الشفافية وترسيخ أسس الحوكمة الرشيدة.

وفي ختام هذه المشاركة، تمت الإشارة إلى أن حضور السلطة العليا في مثل هذه الملتقيات يعكس الصورة الإيجابية للجزائر كبلد رائد في مجال مكافحة الفساد على المستوى الإقليمي، ويؤكد إرادتها في المساهمة في صياغة رؤية عربية مشتركة تقوم على تعزيز الشفافية، تطوير آليات التحقيق، وتكثيف التعاون متعدد الأطراف من أجل مجتمعات عربية أكثر نزاهة وعدالة.

تكريم الجزائر خلال الدورة الرابعة لفريق استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

شاركت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بتاريخ 13 و14 أكتوبر 2025 في أشغال الدورة الرابعة لفريق استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والاجتماع الثامن للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية، وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وتم افتتاح فعاليات الدورة الرابعة لفريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد تحت رئاسة السيد سعيد شحادة، ممثل هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين، ونيابة الأستاذ عبد المجيد قدي، عضو مجلس السلطة العليا ممثلاً عن الجزائر، بمشاركة ممثل دولة قطر كمقرر للجنة.

وبعد إقرار جدول الأعمال، تم استعراض إجراءات التقييم القادمة المزمع إنجازها خلال عام 2025 لمملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وقد حظيت الجزائر بإشادة وتنويه خاصين خلال الجلسة، حيث تم تكريمها على تقديمها التقييم الذاتي قبل الأوان المحدد، خاصة وهي معنية بالاستعراض في عام 2026، مما جعلها نموذجاً يُحتذى به في الالتزام الطوعي بالاتفاقية وتبني السبل والسياسات الكفيلة بمحاربة الفساد في إطار الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

وجاءت هذه المشاركة في إطار حرص السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على تعزيز التعاون العربي المشترك وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد، والمساهمة الفاعلة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على المستوى الإقليمي.

السلطة العليا تشارك في اجتماع إقليمي بالقاهرة

بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتنفيذاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني للجنة تسيير ومتابعة البرنامج الإقليمي للدول العربية الذي يهدف إلى إعداد حزم تدريبية لأغراض بناء وتعزيز القدرات الذي انعقد شهر جانفي الماضي بالقاهرة، شارك السيد «مروان بن رحمون»، رئيس هيكل التحري الإداري والمالي في الإثراء غير المشروع بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته يومي 16 و17 نوفمبر الجاري في أشغال الاجتماع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي خصص لعرض مسودة الحقيبة التدريبية الخاصة بالتحقيقات الموازية في الجرائم المالية، وكذا مناقشة مشروعي الدليل الإقليمي لإجراءات التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد.

وقد جرى الاجتماع بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية، واللجنة التنسيقية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وكذا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

برعاية السيد رئيس الجمهورية..
إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد

في إطار الاحتفاء باليوم الإفريقي لمكافحة الفساد، وتحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، نظمت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بتاريخ 20 جويلية 2025، بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، يوماً دراسياً إقليمياً بعنوان: «استرداد الموجودات في إفريقيا: الأطر القانونية والممارسات الفضلى من أجل تحقيق التنمية المستدامة».

شهدت التظاهرة حضوراً رسمياً مميزاً، حيث شارك فيها كل من السيد لطفي بوجمعة وزير العدل حافظ الأختام، والسيد مصطفى حيداوي وزير الشباب المكلف بالمجلس الأعلى للشباب، والسيدة سلمى بختة منصوري كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بالشؤون الإفريقية. كما عرفت الفعالية حضور ممثلي الهيئات الدستورية، وفعاليات المجتمع المدني، وعدد من الباحثين، إلى جانب وفود إفريقية وممثلي السلك الدبلوماسي الإفريقي المعتمد بالجزائر.

ركزت أشغال هذا اليوم الدراسي على التحديات التي تواجهها الدول الإفريقية في مجال استرداد الموجودات المنهوبة، واستعراض الأطر القانونية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، فضلاً عن تبادل الخبرات حول الممارسات الفضلى التي أثبتت فعاليتها في هذا المجال. كما شكل اللقاء منصة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الإفريقية، بما يعزز مكانتها في مسار محاربة الفساد ويكرس مبادئ الشفافية والنزاهة.

وقد اعتُبرت هذه التظاهرة حدثاً ناجحاً بكل المقاييس، عكست الإرادة السياسية العليا للجزائر في المضي قدماً نحو تكريس الشفافية ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، مع إيلاء أهمية خاصة لمحور استرداد الموجودات غير المشروعة باعتباره أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحصين الاقتصادات الوطنية الإفريقية.

أجمع المشاركون في ختام اليوم الدراسي على أن الجزائر قدّمت نموذجاً في احتضان الفعاليات القارية وتعزيز التعاون الإفريقي المشترك، مشددين على أن استرداد الموجودات يتطلب تضافر الجهود بين الحكومات، والهيئات القضائية، وأجهزة الرقابة، والمجتمع المدني، من أجل ضمان بيئة اقتصادية ومؤسساتية شفافة تخدم تطلعات الشعوب الإفريقية.

وفي كلمة ختامية، أكدت رئيسة السلطة العليا، البروفيسور سليمة مسراتي، أن «إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد بالجزائر يعكس التزام الدولة الجزائرية الراسخ بتعزيز الشفافية والنزاهة، ويبرهن على استعدادها لتقاسم خبراتها وتجاربها مع الأشقاء الأفارقة، من أجل بناء منظومة متكاملة وفعالة لاسترداد الموجودات وتحقيق التنمية المستدامة عبر القارة».

جلسة حوارية حول استرداد الموجودات في إفريقيا

ضمن أشغال اليوم الدراسي المنظم بمناسبة إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد، ترأس السيد عبد الكريم جعدي، المدير العام للمدرسة العليا للقضاء، جلسة حوارية متخصصة حول آليات استرداد الموجودات، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين الوطنيين والدوليين.

وشارك في الجلسة السيد عبد المجيد قدي، عضو مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بمداخلة تحت عنوان «استرجاع الموجودات أداة لتحقيق التنمية المستدامة»، استعرض فيها الرؤية الاستراتيجية للسلطة العليا في هذا المجال. كما قدم السيد عبد الرزاق بن سالم، مدير الشؤون الجزائية وإجراءات العفو بوزارة العدل، مداخلة حول «آليات التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات من منظور التجربة الجزائرية»، سلط فيها الضوء على الإنجازات والتحديات في هذا الميدان.

وشاركت جنوب إفريقيا بمداخلة لرئيس هيئة مكافحة الفساد حول «موقف جنوب إفريقيا من المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة»، بينما عرضت السيدة منى سالم، الممثلة الإقليمية لمشروع مكافحة الفساد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عمل المكتب في مجال استرداد الموجودات.

وشكلت الجلسة منصة هامة لتبادل الخبرات والتجارب بين المشاركين، والإضاءة على أفضل الممارسات في مجال استرداد الموجودات كأحد الآليات الفعالة لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة.

تنظيم الجمعية العامة السابعة لجمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية بالجزائر

انطلقت بتاريخ 21 يوليو 2025، بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، أشغال الجمعية العامة السابعة لجمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية **(AAACA)**، التي استضافتها السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على مدار يومي 21 و22 يوليو 2025. وجرى حفل الافتتاح تحت شعار «استرداد الموجودات: تعزيز التعاون وتبادل الخبرات من أجل إفريقيا قوية ومتحدة ضدّ الفساد»، حيث أشرفت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، على افتتاح أعمال هذه الجمعية العامة. وشهدت الجمعية مشاركة رؤساء وممثلي هيئات مكافحة الفساد من 30 دولة إفريقية، مما مثل فرصة هامة لتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات. وتأتي استضافة الجزائر لهذا الحدث الهام تتويجاً للجهود التي تبذلها السلطة العليا في مجال مكافحة الفساد على المستوى الإقليمي، وإيماناً منها بأهمية العمل الجماعي لمواجهة ظاهرة الفساد في القارة الإفريقية.

الدورة الـ 11 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية

مشاركة نوعية تعكس التزام الجزائر بتعزيز

شاركت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، البروفيسور سليمة مسراتي، ضمن الوفد الجزائري الرسمي، في أشغال الدورة الحادية عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقدة بالعاصمة القطرية الدوحة بين 15 إلى 19 ديسمبر 2025.

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة

وبالإضافة إلى مشاركة البروفيسور سليمة مسراتي، ضم الوفد رفيع المستوى ومتعدد القطاعات إطارات من السلطة العليا وممثلين عن وزارة العدل، وزارة الدفاع الوطني، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، المديرية العامة للأمن الوطني، إضافة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي.

وسجل الوفد الجزائري حضورا فعالا ومشاركة نوعية في الدورة، ما يؤكد التزام الجزائر بتعزيز الشفافية وترسيخ مبادئ النزاهة على المستويين الوطني والدولي.

وقد تميّزت مشاركة السلطة العليا بمساهمات فعّالة في الجلسات العامة والفعاليات الجانبية، من خلال مداخلات أبرزت التجربة الجزائرية والتدابير العملية المتخذة في مجال مكافحة الفساد، بما يعكس الإرادة السياسية الراسخة للدولة الجزائرية وحرصها على مواصلة الانخراط في الجهود الدولية ذات الصلة.

وألقى وزير العدل حافظ الأختام، السيد لطفي بوجمعة، كلمة خلال اليوم الأول من المؤتمر عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد.

وشهد اليوم الثاني من المؤتمر مشاركة السلطة العليا برئاسة البروفيسور مسراتي، إلى جانب باقي ممثلي القطاعات الوطنية، في عدد من الجلسات العامة والفعاليات الجانبية المخصَّصة لمناقشة سبل تعزيز آليات الوقاية من الفساد، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى، وتكثيف التعاون الدولي بين الدول وهيئات مكافحة الفساد، بحضور سعادة سفير الجزائر لدى دولة قطر الشقيقة السيد صالح عطية.

وخُصصت جلسات اليوم الثالث، وفق جدول الأعمال المبرمج، لعرض ومناقشة التدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وبهذه المناسبة، ألقت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا، كلمة أبرزت فيها التزام الجزائر الدولي في مسار تعزيز منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الراشد، بما يعكس الإرادة السياسية الراسخة للدولة الجزائرية وحرصها العميق على مكافحة الفساد.

كما أكدت السيدة الرئيسة انخراط الجزائر المتواصل في صلب الجهود الدولية لمكافحة الفساد، مجددة عزمها على مواصلة تكييف منظومتها الوطنية مع المعايير الدولية، ومبرزة في السياق ذاته جهود السلطة العليا في اتخاذ جملة من التدابير العملية وإطلاق مبادرات نوعية في مجال الوقاية من الفساد، لاسيما من خلال تعزيز آليات الشفافية، ترقية النزاهة، وتكريس ثقافة المساءلة، إيمانًا منها بأن النزاهة والشفافية والمساءلة تشكل ركائز أساسية في بناء دولة المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة.

وشهد اليوم الرابع من الدورة مشاركة وفد السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في أشغال الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، حيث تُعدّ الجزائر عضوًا فاعلًا في هذه الشبكة، والتي تنعقد في إطار تعزيز التنسيق وتبادل التجارب بين الدول الأعضاء. وقد خصصت الجلسات لتقييم حصيلة المجهودات والأنشطة المنجزة خلال السنوات الماضية، واستعراض مدى تحقيق الأهداف المسطرة، إلى جانب تعزيز الحوار حول استراتيجيات النزاهة في جهود التعافي وإعادة الإعمار في السياقات المتأثرة بالنزاعات، وبحث سبل تعزيز الشراكات العابرة للحدود للفترة 2026-2028.

وخلال مداخلة وفد السلطة العليا، تم تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في تعزيز منظومة النزاهة والوقاية من الفساد، لا سيما من خلال اعتماد قانون خاص بحماية المبلّغين، الذي يُعتبر آلية محورية لتشجيع التبليغ عن أفعال الفساد وضمان حماية قانونية ومؤسساتية لهم من أي ضغط أو انتقام.

وأكد الوفد أن هذا الإطار التشريعي يندرج ضمن مقاربة شاملة تعتمدها الجزائر لترقية الشفافية وترسيخ الثقة في المؤسسات، بما يتوافق مع الالتزامات الدولية والإقليمية، مشددًا على أهمية مواصلة العمل المشترك داخل الشبكة العربية لتبادل الخبرات وتطوير آليات التعاون خلال المرحلة المقبلة.

وعرف جناح السلطة، طيلة أيام الدورة، توافدا معتبرا من طرف الوفود المشاركة واهتمامًا لافتًا بمحتوياته.

نشاط كثيف للسلطة وإقبال واسع من المشاركين

نظّمت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته نشاطًا جانبيًا على هامش أشغال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بحضور سعادة السفير الجزائري لدى دولة قطر السيد صالح عطية، والوفد الجزائري متعدد القطاعات، إلى جانب عدد من الوفود من مختلف الدول، وقدمت رئيسة السلطة العليا البروفيسور سليمة مسراتي، عرضًا حول التجربة الجزائرية في مجال ترقية النزاهة وتعزيز آليات التقييم والحوكمة.

وخلال هذا النشاط، قدم عضو مجلس السلطة العليا، الأستاذ الدكتور حمزة خضري، رفقة السيد د. جمال رميني، إطار بالسلطة العليا، عرضًا علميًا مفصلًا حول «مؤشر النجاعة - نزاهة»، استعرضا من خلاله الخلفية المنهجية للمؤشر، أهدافه، وأبرز المحاور والمعايير التي يقوم عليها، خاصة ما يتعلق بقياس مستوى الالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة وفعالية آليات الوقاية من الفساد داخل المؤسسات والإدارات العمومية.

وأكدت رئيسة السلطة العليا أن «مؤشر النجاعة - نزاهة» يُعد أداة استراتيجية، تشكل وسيلة منهجية وعلمية لتقييم مستوى الجهود المبذولة في مجال الشفافية والوقاية من الفساد، بما يسهم في تحسين الأداء العمومي، وتعزيز الثقة في المرفق العام، وترسيخ ثقافة النزاهة كخيار مؤسساتي مستدام.

وقد لاقى العرض استحسانًا وتفاعلًا إيجابيًا من قبل الدول المشاركة، حيث أبدت العديد من الدول العربية والأفريقية رغبتها في الاستفادة من التجربة الجزائرية وتطبيق عناصرها في سياقها الوطني.

وشهد النشاط حضورًا واسعًا ومميزًا للعديد من الوفود المشاركة، ما يعكس الاهتمام المتزايد بتقاسم التجارب الناجحة وتبادل الخبرات، خصوصًا فيما يتعلق بالأدوات المبتكرة لتقييم الأداء وترقية مبادئ الشفافية والمساءلة.

رئيسة السلطة تلتقي رئيس المجلس الاستشاري للاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد

عقدت البروفيسور سليمة مسراتي رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، اجتماعا مع رئيس المجلس الاستشاري للاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد،

على هامش أشغال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقد بالدوحة، بدعوة من رئيس المجلس الاستشاري قصد دراسة آفاق التعاون بين الطرفين.

ممثل المجلس الاستشاري أكد أن الهيئة التي يترأسها حاليا يمكنها مرافقة ومساعدة الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد والمنخرطة ضمن الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد، في مجالات متعددة من خلال توفير وتسخير خبراء يشرفون على إعداد دراسات تعنى برصد مدركات الفساد في افريقيا، كما أشار الى أن الاصلاحات الأخيرة التي شهدها المجلس في إطار إعادة الهيكلة، سمحت له بتوسيع مدة العهدة من سنتين إلى ست سنوات، مما يشكل فرصة لبناء جسر للتعاون على المدى البعيد.

من جهتها، أكدت رئيسة السلطة العليا أن هذا اللقاء يشكل فرصة لتجسيد تمسك الجزائر بانتمائها الافريقي والتزاماتها الإقليمية التي تعهدت بتنفيذها في إطار انخراطها ضمن الاتفاقية الافريقية لمنع الفساد.

كما ثمّنت السيدة الرئيسة هذه المبادرة، معتبرة إياها خطوة نوعية من شأنها تمكين العديد من الممارسات والمبادرات التي أطلقتها السلطة من الاستفادة من الخبرات الإفريقية، وفي الوقت ذاته إتاحة الفرصة لتقاسم ومشاركة الخبرة الجزائرية في هذا المجال، وذلك في إطار تبادل التجارب وتعزيز التعاون على المستوى القاري.

... وتستقبل ممثل دولة فلسطين

استقبلت البروفيسور مسراتي سليمة، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وفد هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية برئاسة الدكتور رائد رضوان. وقد خُصص اللقاء لبحث سبل تعزيز التعاون بين الطرفين مستقبلًا، لا سيما في مجال تربية النشء على قيم النزاهة والشفافية وترسيخ مبادئ المواطنة والسلوك الأخلاقي.

كما قدّمت السيدة رئيسة السلطة العليا خلال اللقاء شرحًا وافيًا حول استراتيجية السلطة العليا، وأبرز غاياتها وأهدافها، خاصة ما يتعلق بتعزيز الوقاية من الفساد، وترقية الشفافية، واعتماد المقاربات التربوية والتوعوية كخيار استراتيجي لبناء ثقافة النزاهة وترسيخها على المدى البعيد.

السلطة العليا تشارك في اجتماع دولي في ليبيا

بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد، وبدعوة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شارك البروفيسور قدي عبد المجيد، عضو مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، في اجتماع الخبراء حول تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد، المنعقد بدولة ليبيا الشقيقة خلال الفترة الممتدة من 09 إلى 11 ديسمبر 2025.

وخلال هذا الاجتماع الدولي، قدم ممثل السلطة العليا عرضا حول التجربة الجزائرية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، مبرزا المقاربة المعتمدة في تعزيز الشفافية وترسيخ قيم النزاهة داخل المؤسسات. كما شكل اللقاء فرصة ثمينة لتمكين الخبراء الأجانب من الاطلاع على الجهود التي تبذلها الجزائر في مسار مكافحة الفساد وتطوير آليات الوقاية، بما يعكس التزامها الراسخ بالمعايير الدولية وأهداف الشراكة متعددة الأطراف.

Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption

Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption

CABO VERDE
ALGERIA

توقيع اتفاقية تعاون مع المجلس الأعلى للشباب

في إطار فعاليات إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد، تم بتاريخ 20 يوليو 2025 توقيع اتفاقية تعاون بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والمجلس الأعلى للشباب، وذلك بحضور وزير الشباب السيد مصطفى حيداوي والبروفيسور سليمة مسراتي رئيسة السلطة العليا.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التنسيق والتعاون المشترك بين الطرفين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، حيث تسعى إلى تفعيل شراكة استراتيجية تمكن من إشراك الشباب في جهود تعزيز النزاهة والشفافية.

وتضمنت الاتفاقية مجموعة من المحاور الرئيسية، شملت تنظيم برامج تكوينية مشتركة، وإطلاق مبادرات توعوية لفائدة الشباب، وإشراكهم في حملات التحسيس بمخاطر الفساد، إلى جانب تطوير آليات لتعزيز مشاركتهم في ترسيخ قيم النزاهة على مستوى المجتمع.

وجسد توقيع هذه الاتفاقية التجسيد العملي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وإيماناً بالدور المحوري للشباب في بناء مجتمع تسوده قيم النزاهة والشفافية.

.. وأخرى مع خلية معالجة الاستعلام المالي

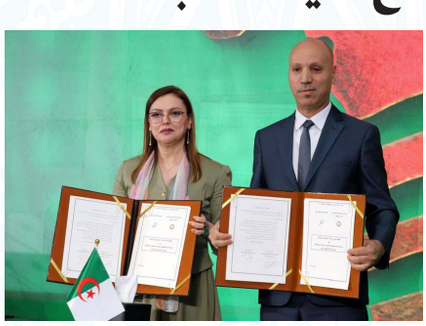

في سياق فعاليات إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد، شهدت أشغال اليوم الدراسي المنعقد بالمركز الدولي للمؤتمرات بتاريخ 20 يوليو 2025، توقيع اتفاقية تعاون ثنائية بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وخلية معالجة الاستعلام المالي.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز إطار التنسيق والعمل المشترك بين الطرفين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما في مكافحة الجرائم المالية والحد من ظواهر تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تشكل أحد أوجه الفساد المالي والاقتصادي.

وشملت بنود الاتفاقية تطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات بين المؤسستين، وتعزيز القدرات في مجال رصد وتحليل المؤشرات المشبوهة للفساد المالي، إلى جانب التعاون في مجال الدراسات والأبحاث المتعلقة بالوقاية من الجرائم الاقتصادية.

وجسدت هذه الشراكة الانسجام التام بين أهداف الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، واختصاصات خلية معالجة الاستعلام المالي، سعياً لتعزيز الحوكمة المالية وشفافية التعاملات الاقتصادية.

تكريسا لمسار الرقمنة وخدمة لجهود مكافحة الفساد

السلطة العليا للشفافية تطلق منصات رقمية وتطبيقات هاتفية جديدة

تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وتعزيزا لآليات الشفافية، قامت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، على هامش فعاليات اليوم الدراسي الذي نظم بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد، أطلقت السلطة مجموعة من المنصّات الرقمية والتطبيقات الهاتفية الجديدة، التي تمثّل خطوة نوعية في مسار تحديث أدوات العمل وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة:

◆ **منصّة التصريح بالممتلكات:**
نظام رقمي موجّه للأعوان العموميين والمنتخبين المحليين، يوفّر فضاءً حديثاً لتسهيل عملية التصريح بالممتلكات عبر بوابة «المكتتب»، ويضمن معالجة آنيّة وآمنة للمعطيات، مع فتح مجال المتابعة لنقاط الاتصال عبر المؤسسات والإدارات.

◆ **منصّة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد:**
فضاء عملي موجّه لنقاط الاتصال على مستوى الهيئات العمومية، يتيح إدخال البيانات، وتحليل نسب الإنجاز، وإصدار التقارير الدورية، مع لوحات قيادة ذكية تسمح بالتتبع الفوري وتقييم الأثر، وتمكّن اللجنة الوطنية من متابعة دقيقة لمستوى تنفيذ الاستراتيجية.

◆ **منصّة الربط البيني بين السلطة العليا ووزارة العدل:**
نظام إحالة مباشر وآمن، يربط السلطة العليا بالنيابات والجهات القضائية المختصة، ويوفّر مساراً رقمياً متكاملاً لتسيير الإخطارات والتبليغات، بهدف تسريع معالجة قضايا الفساد وضمان وصول الملفات في الوقت المناسب.

◆ **التطبيق الهاتفي «ألو بلّغنا»:**
امتداد هاتفي لمنصّة «بلّغنا»، يتيح للمواطن تقديم التبليغات وتتبعها بسهولة عبر الهاتف، في إطار يضمن السرية والسرعة والفعالية.

◆ **تطبيق «نَراكم»:**
أداة موجهة لتمكين الشبكة الجزائرية للشفافية، عبر تسهيل التنسيق، إدخال المعطيات، ومتابعة الأنشطة والمبادرات بشكل آني ومنظم.

اجتماعات ثنائية على هامش الجمعية العامة

نُظم اجتماع ثنائي جمع رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، البروفيسور سليمة مسراتي، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية الليبية، السيد عبد الله قادربوه، بحضور سفير دولة ليبيا بالجزائر السيد صالح همة، بتاريخ 22 يوليو 2025، على هامش أشغال الجمعية العامة السابعة لجمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية المنعقدة بالجزائر

وناقش الجانبان خلال هذا اللقاء سبل وآفاق تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، حيث تم التباحث حول إعداد مذكرة تفاهم بين المؤسستين. وشكل اللقاء مناسبة لاستعراض تجربة البلدين في مجال مكافحة الفساد، والاطلاع على الآليات والاستراتيجيات المعتمدة في هذا المجال، كما مثّل خطوة هامة نحو تعزيز التعاون الإقليمي بين هيئات مكافحة الفساد في الدولتين الشقيقتين.

وأعرب الطرفان عن التزامهما بتعميق أواصر التعاون المشترك، والعمل على إعداد الإطار القانوني والمؤسسي الكفيل بتحقيق التكامل المنشود في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.

كما عُقد اجتماع ثنائي، على هامش الجمعية العامة السابعة لجمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية، جمع البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، ونظيرها رئيس السلطة العليا للحوكمة الرشيدة لجمهورية ساحل العاج، بحضور سفير جمهورية ساحل العاج المعتمد بالجزائر.

وناقش الجانبان خلال هذا اللقاء، الذي جرى في إطار تعزيز التعاون الإفريقي المشترك، سبل وآفاق تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، حيث تم استعراض التجربتين الجزائرية والإيفوارية في هذا المجال.

وشكل اللقاء مناسبة للتباحث حول آليات تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئتين، واستكشاف فرص للشراكة في مجال بناء القدرات وتبادل المعلومات. وأكد الطرفان على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي بين هيئات مكافحة الفساد في إفريقيا، والعمل على توحيد الجهود لمواجهة ظاهرة الفساد التي تشكل عائقاً أمام التنمية المستدامة في القارة.

وجمع اجتماع ثنائي آخر بين البروفيسور

السابعة لجمعية هيئات مكافحة الفساد الإفريقية

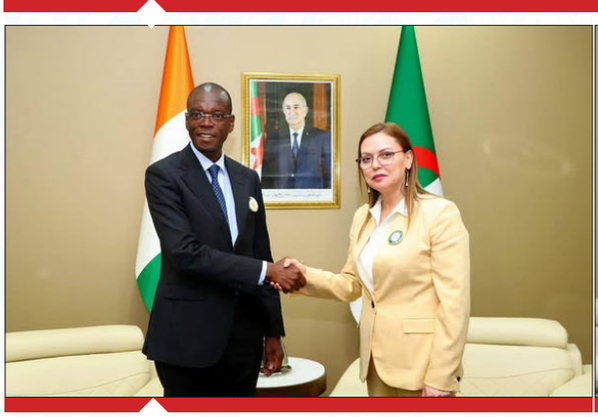

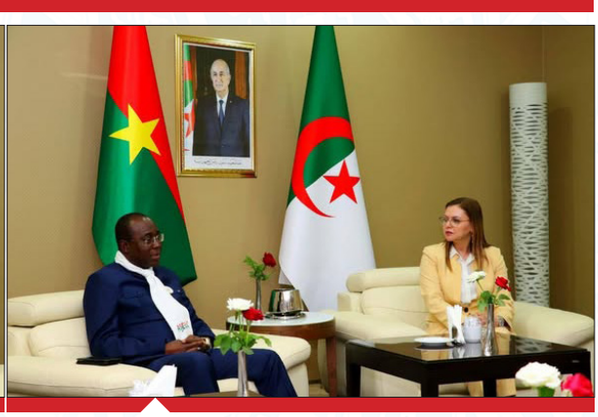

سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، ونظيرها رئيس الهيئة العليا للرقابة ومكافحة الفساد لجمهورية بوركينافاسو، بحضور سفير جمهورية بوركينافاسو المعتمد بالجزائر.

وناقش الجانبان خلال هذا اللقاء سبل وآفاق تعزيز التعاون المشترك بين الهيئتين، مع التركيز بشكل خاص على مجالات التكوين وتبادل الخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك، حيث تم استعراض التجربتين الجزائرية والبوركينابية في مكافحة الفساد.

وشكل اللقاء مناسبة للتباحث حول آليات تفعيل التعاون الثنائي في مجال بناء القدرات وتبادل الخبرات التقنية، كما تم الاتفاق على دراسة إمكانية توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئتين لتعزيز هذا التعاون وتطويره.

وأكد الطرفان على أهمية توطيد أواصر التعاون بين هيئات مكافحة الفساد في الدول الإفريقية، سعياً لتحقيق التكامل في مكافحة الفساد والوقاية منه على مستوى القارة.

ملفات هامة في اجتماع مع اتحاد الهيئات الإفريقية لمكافحة الفساد

في إطار تعزيز التعاون الثنائي على المستوى الإفريقي في مجال مكافحة الفساد، عُقد بتاريخ 4 نوفمبر 2025 اجتماع عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد جمع بين إطارات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وأعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية.

وشكل اللقاء مناسبة لمناقشة سبل تعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته على المستوى القاري، حيث تم استعراض آليات العمل المشترك وآفاق التنسيق في البرامج والأنشطة المستقبلية. وركز الاجتماع على دراسة سبل تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين، ومناقشة إمكانية تنظيم دورات تكوينية مشتركة، وتبادل الزيارات بين الخبراء، والمشاركة في البرامج التدريبية التي ينظمها الاتحاد.

كما مثل اللقاء فرصة للاطلاع على أحدث التطورات في مجال مكافحة الفساد بالقارة الإفريقية، والاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأعضاء في الاتحاد، حيث أعرب الجانبان عن التزامهما بتعزيز التعاون الثنائي بما يخدم الأهداف المشتركة في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية.

اتفاقية تعاون بين السلطة العليا ومعهد الدراسات المالية العليا

في إطار تعزيز التعاون المؤسساتي وتطوير منظومة التكوين وتبادل الخبرات، وقعت السيدة البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، رفقة السيدة مريم وناس، المديرة العامة للمعهد الجزائري للدراسات المالية العليا، اتفاقية تعاون، تهدف إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية ولا سيما ترسيخ ثقافة الحوكمة داخل القطاع الاقتصادي.

وجرى توقيع الاتفاقية، خلال استقبال السيدة مريم وناس والوفد المرافق لها بمقر السلطة العليا بتاريخ 20 نوفمبر 2025.

وتندرج هذه الاتفاقية ضمن مخطط عمل السلطة العليا لسنة 2026 الذي جاء لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، لاسيما الغاية الثالثة منها التي تنص على تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الاقتصادي.

وتنص بنود الاتفاقية كذلك على إرساء إطار عملي يضبط آليات التنسيق بين المؤسستين، خاصة في مجالات تصميم وتنفيذ البرامج التكوينية، التدقيق المالي وتعزيز القدرات في مجال تقييم أنظمة الشفافية والرقابة على مدى فعاليتها.

شبكة «نراكم» مساهمة فعلية في تجسيد الشفافية

نصيرة عماري
عضو شبكة «نراكم»

16 يناير 2024 كان تاريخ تنصيب لجنة الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" تحت إشراف رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته البروفيسور سليمة مسراتي، وتعد جمعية الانشطة العلمية والترفيهية للشباب STEM لبلدية سعيدة إحدى أعضائها البالغ عددهم 96 عضوا من كافة ربوع الوطن ومن عدة تشكيلات لنشاط المجتمع المدني.

جمعيتنا تعتبر أن الشبكة خطوة ممتازة جاءت تعزيزا لدورنا كمجتمع مدني في الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته لتحقيق الأهداف المنشودة وتعزيز قيم المواطنة، وفقا لما تضمنه دستور 2020 الرامي إلى بناء جزائر جديدة.

وبما أن شبكة "نراكم" تعد أيضا آلية تم استحداثها بموجب المراجع القانونية، لتعزيز الديمقراطية التشاركية والحوكمة الرشيدة لبلوغ أعلى درجات النجاعة في تسيير الشأن العام، فإن إشراكنا في ذلك، نحن المجتمع المدني، أصبح يشكل تحديا ويتقاطع مع العديد من الآليات الهادفة الى تحقيق التنمية المستهدفة.

فمنذ تنصيبنا، سعت جمعيتنا إلى تغيير الاساليب النمطية في التعامل مع كافة المتفاعلين في المجتمع وذلك من خلال الأنشطة الهادفة مثل التكوينات الخاصة بإرساء قيم النزاهة وإحداث تغيير في النشاط الجمعوي وذلك بجعله هادفا أكثر مما تعودنا عليه، خاصة بعد التكوين الذي حظينا به من قبل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في كل من ولايتي مستغانم والبويرة، حيث تناسب مع تطلعاتنا وبادرنا للوهلة الأولى بنشاط خاص بالتنسيق مع مجلس قضاء ولاية سعيدة تمثل في اليوم الدراسي الموسوم بمبادرة «إستقم» من أجل إرساء ثقافة التبليغ خاصة على ضوء ترسانة القوانين التي وضعتها الدولة الجزائرية لحماية المُبلغ. وقد قدم كل من النائب العام لولاية سعيدة وعضو من مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وبعض الدكاترة مداخلات كانت في مستوى الحدث الذي حضره جمهور من المواطنين وأعضاء من المجتمع المدني وكذا أعضاء من قطاع العدالة وسلك الأمن ومفتشي عدة قطاعات، وقد لاقى استحسانا خاصة بعد الاطلاع على مستجدات القوانين التي تحمي المبلغ، كما تلقينا كافة الدعم والتسهيلات من طرف السيد مدير التكوين على مستوى السلطة العليا للشفافية، والسيد الرئيس والنائب العام وكذا الامين العام لمجلس قضاء سعيدة، حيث تم استقبال نشاطنا في أحسن الظروف، ما يدل على أن الفرص أصبحت سانحة للمجتمع المدني ليقوم بدوره في تحقيق الاستراتيجية الوطنية للشفافية وتعزيز قيم النزاهة، وها نحن وزملاء لنا قد تلقوا التكوينين السالف ذكرهما من قبل السلطة نحضر لعدة أنشطة وطنيا ومحليا، شاكرين السلطة العليا للشفافية على الثقة التي وضعتها في جمعيتنا على غرار باقي أعضاء لجنة الشبكة، حيث نكرس بذلك الأدوات والآليات لتحقيق الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال وفق أهداف موضوعية للنزاهة وذلك لبناء وطن متماسك وفق ركائز قوية وهادفة للعيش الكريم للجميع.

ورشة حول الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد في مخيم شباني ببجاية

أشرف السيد خالد بن قرنان، إطار بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بتاريخ 02 سبتمبر 2025، على تأطير ورشة موضوعاتية خُصصت لعرض ومناقشة الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، في إطار المخيمات الشبابية المتخصصة التي نظمها المجلس الأعلى للشباب بمركز التكوين التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بولاية بجاية

وتم التركيز خلال هذه الورشة على النقاط التالية:

- نبذ الفساد باعتباره كان يُشكل عائقًا أمام التنمية المستدامة ويقوض ثقة المواطن في المؤسسات.
- تأصيل ثقافة النزاهة والشفافية في مختلف الأوساط، خاصة في صفوف الشباب الذين عُدّوا الركيزة الأساسية لبناء مجتمع أكثر عدالة وشفافية.
- تعزيز الوعي الشبابي بمخاطر الفساد من خلال مناقشة انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مستقبل البلاد.
- عرض الآليات المدنية والمؤسساتية التي اعتُمدت للوقاية من الفساد ومكافحته، سواء عبر القوانين والتشريعات أو المبادرات المجتمعية والتربوية.

وقد تفاعل المشاركون من الشباب مع مداخلات إطار السلطة العليا، حيث طرحوا تساؤلات وأفكارًا حول السبل الكفيلة بترسيخ ثقافة النزاهة في المحيط الجامعي والاجتماعي، وأكدوا اهتمامهم بالمساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد وبناء مؤسسات قوية وشفافة.

وتجسدت هذه المشاركة في إطار حرص السلطة العليا على الانفتاح على فئة الشباب وإشراكهم في النقاشات الوطنية المتعلقة بالشفافية والحكامة الرشيدة، باعتبارهم فاعلين رئيسيين في صناعة التغيير وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة. كما عكست التزام السلطة العليا بتفعيل البعد التوعوي والتربوي للاستراتيجية الوطنية، إلى جانب أبعادها التشريعية والمؤسساتية.

وفي ختام هذه الفعالية، تمت الإشادة بالدور الذي أدّاه المجلس الأعلى للشباب في تنظيم هذه المخيمات المتخصصة، والذي شكّل فضاءً ملائمًا لتعزيز الوعي والتربية على قيم النزاهة لدى فئة الشباب. وقد اعتُبر هذا التعاون بين المجلس والسلطة العليا شراكة استراتيجية متينة تُسهم في بناء جيل واعٍ بمخاطر الفساد، قادر على الانخراط الفعّال في مسار الشفافية وترسيخ أسس الحكم الرشيد.

دورة تكوينية لأعضاء شبكة «نراكم» بمستغانم

أشرفت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، البروفيسور سليمة مسراتي، بتاريخ 14 أكتوبر 2025 بولاية مستغانم، على انطلاق أشغال الدورة التكوينية لتكوين المكونين التي نظمتها السلطة العليا بالتنسيق مع ولاية مستغانم على مدار يومين، بحضور والي الولاية السيد أحمد بودوح.

وشكلت الدورة، التي احتضنتها ولاية مستغانم تحت شعار «تكوين مستمر لمجتمع مدني فعال في مكافحة الفساد»، فرصة هامة لتأهيل أعضاء الشبكة الجزائرية للشفافية «نراكم»،

واندرجت هذه المبادرة في إطار استكمال تعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سعياً لبناء شراكة متينة بين مؤسسات الدولة وفعاليات المجتمع المدني.

وأشادت السيدة الرئيسة في كلمتها بالخطوات الملموسة التي قطعتها الجزائر في هذا المجال، مؤكدة أن الدولة بادرت، تحت قيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الهامة تمثلت في إنشاء هيئات ومؤسسات دستورية لمكافحة الفساد، وإصدار قوانين تجرم تضارب المصالح واستغلال النفوذ، وتعزيز الرقمنة في القطاعات الحيوية للحد من الرشوة والمعاملات غير الشفافة.

كما شددت على الأهمية البالغة لتفعيل دور المجتمع المدني كشريك فاعل في الرقابة والتوعية ونشر ثقافة النزاهة، مشيرة إلى أن إنشاء الشبكة الجزائرية للشفافية «نراكم» جاء لتعزيز هذا التوجه، حيث مثلت هذه الدورة التكوينية محطة هامة لتأهيل المكونين

وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة لمرافقة مسار الإصلاح وتعزيز الرقابة المجتمعية.

وعرفت الندوة تنظيم سلسلة من اللقاءات التكوينية الهادفة إلى تعزيز قدرات المشاركين وإكسابهم المهارات العملية والآليات المنهجية في مجالات الشفافية والرقابة المجتمعية والتوعية بمخاطر الفساد.

وشكلت هذه الجلسات التكوينية فرصة للمشاركين للاطلاع على أحدث الآليات والأدوات المستخدمة في مجال الرقابة المجتمعية، كما مكنتهم من اكتساب الخبرات العملية في مجال رصد وتتبع مؤشرات الشفافية على المستوى المحلي.

وركزت المحاور التكوينية على تعزيز مهارات التواصل والتوعية بمخاطر الفساد، وكذا تطوير آليات الرقابة المجتمعية التي تمكن أعضاء الشبكة من المساهمة الفعالة في جهود مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية.

وجسدت الدورة التكوينية التجسيد العملي للشراكة البناءة بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وفعاليات المجتمع المدني، سعياً لبناء كفاءات وطنية قادرة على المساهمة في نشر ثقافة النزاهة والشفافية على المستوى المحلي والوطني.

وفي ختام اللقاء، التزم السيد والي ولاية مستغانم باعتماد مؤشر النجاعة «نزاهة» على مستوى الولاية.

دورة حول التحقيق في مكافحة الفساد بمدرسة الشرطة في عين البنيان

في إطار تنفيذ المخطط القطاعي السنوي للتكوين وتحسين المستوى للمديرية العامة للأمن الوطني، نظمت دورة تكوينية متخصصة حول «تقنيات التحقيق في مجال مكافحة الفساد» على مستوى مدرسة الشرطة «محمد واضح» بعين البنيان.

وشارك في هذه الدورة التكوينية السيد مروان بن رحمون، رئيس قسم بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، حيث أشرف على تقديم مداخلة قيمة حول «تجربة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في معالجة التبليغات عن الفساد».

وتناولت المداخلة الآليات والإجراءات المعتمدة من قبل السلطة العليا في استقبال ومعالجة التبليغات المتعلقة بالفساد، وكذا المنهجية المتبعة في دراسة وتحليل هذه التبليغات، مع الاستشهاد بأبرز النماذج والتجارب العملية في هذا المجال.

وجسدت هذه الدورة التكوينية صورة عملية للتعاون البناء بين السلطة العليا للشفافية والمديرية العامة للأمن الوطني، سعياً لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وتمكين الأطر الأمنية من الأدوات والآليات الكفيلة بالتصدي لظاهرة الفساد بكفاءة عالية.

دورة حول إعداد وتنفيذ خارطة مخاطر الفساد في القطاع العمومي

في إطار تعزيز قدرات إطارات وأعوان المؤسسات والإدارات العمومية، نظمت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته دورة تكوينية متخصصة حول «إعداد وتنفيذ خارطة مخاطر الفساد في القطاع العمومي»، وذلك خلال أيام 25 و26 و27 أكتوبر 2025 على مستوى وزارة الثقافة، حضرها عدد كبير من إطارات وأعوان المؤسسات والإدارات العمومية.

وشكلت هذه الدورة التكوينية مناسبة هامة لتطوير قدرات المشاركين وتمكينهم من أدوات وإجراءات إعداد وتنفيذ خرائط مخاطر الفساد على مستوى مؤسساتهم، حيث استهدفت تعزيز كفاءاتهم في مجال تحديد وتقييم وإدارة مخاطر الفساد.

وركز البرنامج التكويني على مجموعة من المحاور الأساسية، شملت منهجية تحديد مخاطر الفساد، وآليات تقييم درجة هذه المخاطر، وطرق وضع خطط العمل للحد منها، بالإضافة إلى أساليب متابعة وتقييم فعالية تطبيق خرائط المخاطر.

وجسدت هذه المبادرة التجسيد العملي لاستراتيجية السلطة العليا الرامية إلى نشر ثقافة النزاهة والشفافية في القطاع العمومي، والمساهمة في بناء قدرات الكوادر الوطنية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

وخلال حفل الاختتام، ثمن المشاركون الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطة العليا في إعداد وتنظيم هذه الدورة التكوينية، معربين عن ارتياحهم للمستوى العلمي والمهني العالي الذي ميز محاور البرنامج التكويني. بدورها، أكدت ممثلة السلطة العليا للشفافية على أهمية هذه الدورات التكوينية في ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية، مشيرة إلى أن هذه المبادرة تأتي في إطار الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، واستمرارا لجهود السلطة العليا الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال.

وفي الختام، تم توزيع الشهادات التقديرية على المشاركين، الذين أعربوا عن التزامهم بتطبيق المعارف والمهارات التي اكتسبوها خلال هذه الدورة في مؤسساتهم.

تنظيم دورة تكوينية لصالح قطاع التضامن لولاية تيبازة

أشرف السيد مروان بن رحمون والسيد معاشو محفوظ، إطاريْن بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بتاريخ 5 نوفمبر 2025، على تنشيط دورة تكوينية وتحسيسية موجهة لفائدة إطارات ومستخدمي قطاع التضامن الوطني لولاية تيبازة، في مدرسة الأطفال المعوقين سمعياً بالولاية.

وتركزت محاور هذه الدورة التكوينية حول استعراض مضامين الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والإطار القانوني المنظم لعمل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، حيث قدم المحاضران شرحاً مفصلاً للآليات والإجراءات المعتمدة في هذا المجال.

وشاركت في تأطير هذه الدورة السيدة حنافي نسيمة، نائب مدير بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، حيث قدمت مداخلة قيمة حول تعزيز ثقافة النزاهة وتحسين أداء الخدمة العمومية، استعرضت خلالها الآليات والمنهجيات الكفيلة بترسيخ قيم الشفافية والنزاهة في الممارسة المهنية اليومية.

وشهدت الدورة مداخلات ثرية تناولت مواضيع تتعلق بتعزيز ثقافة النزاهة وتحسين جودة الخدمة العمومية، بما يساهم في دعم احترافية الأداء داخل المرفق العام.

وفي ختام الفعالية، وتثمينا للدور التأطيري الذي قامت به السلطة العليا خلال أشغال الدورة، تم تكريم الإطارات المشرفين على هذه الدورة التي شكلت مناسبة لتعزيز قدرات المشاركين في مجال الوقاية من الفساد، وإطلاعهم على أحدث التطورات التشريعية والمؤسساتية في هذا المضمار، كما مثلت فرصة للتواصل المباشر بين السلطة العليا والفاعلين الميدانيين في قطاع التضامن الوطني.

وجسدت هذه المبادرة التجسيد العملي لاستراتيجية السلطة العليا الرامية إلى نشر ثقافة النزاهة والشفافية على مستوى كافة القطاعات، وإشراك مختلف الفاعلين في الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ قيم الحوكمة الرشيدة.

برنامج ثري في المرحلة الثانية من الدورة

أشرفت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بتاريخ 12 نوفمبر 2025، على افتتاح المرحلة الثانية والأخيرة من الدورة التكوينية لتكوين المكونين، التي نظمتها السلطة العليا بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنطق وولاية البويرة على مدار يومين.

واحتضنت ولاية البويرة فعاليات هذه الدورة التكوينية الموجهة لفائدة أعضاء لجنة الشبكة الجزائرية للشفافية «نراكم»، تحت شعار «تكوين مستمر لمجتمع مدني فعال في مكافحة الفساد»، حيث مثلت استمراراً لجهود تعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

وأكدت السيدة الرئيسة في كلمتها الافتتاحية على أهمية الدور الحيوي للمجتمع المدني كشريك أساسي في تعزيز النزاهة وترسيخ قيم المساءلة والشفافية، مشيرة إلى أن الاتفاقيات الدولية والإقليمية دعت الدول الأطراف إلى تهيئة بيئة مواتية تضمن مشاركة فعالة لمنظمات المجتمع المدني.

وكشفت السيدة مسراتي عن أن السلطة العليا تعمل حالياً على إعداد نص تنظيمي جديد يدعو الجمعيات إلى تبني أنظمة الشفافية على مستواها، كما أبرزت أن الديمقراطية التشاركية تمثل عنصراً جوهرياً في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

وتضمنت الدورة التكوينية مداخلات من أعضاء مجلس السلطة العليا وإطاراتها وأساتذة جامعة البويرة، إلى جانب ورشات تفاعلية تم خلالها تقديم شروحات حول أنظمة الشفافية وأدوات تقييم السياسات العمومية في إطار الديمقراطية التشاركية.

وتركزت محاور هذه الورشات التكوينية حول سبل تفعيل الدور المجتمعي في مكافحة الفساد، حيث تناولت:

التكوينية لأعضاء شبكة «نراكم» بالبويرة

◆ آليات تفعيل التدابير الخاصة بالاستراتيجية الوطنية وضمان التزام منظمات المجتمع المدني بأنظمة الشفافية

◆ تطوير ثقافة التبليغ عن الفساد وتحويلها من مجرد التزام قانوني إلى ممارسة مجتمعية راسخة

◆ تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تقييم السياسات العمومية ومراقبة أداء المؤسسات

وشهد اليوم الختامي من الدورة عقد جلسة حوارية نوعية لفائدة أعضاء لجنة الشبكة الجزائرية للشفافية «نراكم». وتضمنت الجلسة أربع مداخلات متخصصة، قدم الأولى البروفيسور عبد المجيد قدي، عضو مجلس السلطة العليا، حول «دور المجتمع المدني في تقييم السياسات العمومية لتحقيق الديمقراطية التشاركية»، بينما تناول البروفيسور خضري حمزة، عضو مجلس السلطة العليا، في المداخلة الثانية «تفعيل دور المجتمع المدني في تنفيذ الغاية الثانية من الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته».

كما قدمت الدكتورة عيساني ياقوت آمال، عضو مجلس السلطة العليا، مداخلة حول «التبليغ عن الفساد: التزام قانوني أم ثقافة مجتمعية؟»، فيما تناولت البروفيسور لوني فريدة من جامعة البويرة موضوع «الحوكمة الجامعية بين متطلبات الشفافية ومخاطر الفساد». وشهد اليوم الثاني عقد اجتماع لجنة الشبكة لدراسة النقاط المدرجة في جدول الأعمال.

وتضمن جدول الأعمال:

◆ تعيين رئيس ونائب رئيس مكتب الشبكة الجزائرية للشفافية

◆ عرض الحصيلة الشاملة لنشاطات الشبكة منذ تأسيسها

◆ تقديم شرح مفصل حول المنصة الرقمية «نراكم» في حلتها الجديدة، كأداة تفاعلية متطورة لتعزيز التواصل بين أعضاء الشبكة وتسهيل متابعة البرامج والمبادرات الميدانية في مجال الشفافية والوقاية من الفساد.

وفي ختام الأشغال، سُلّمت شهادات المشاركة لأعضاء لجنة الشبكة الذين أكملوا بنجاح مراحل هذه الدورة التكوينية، في جو اتسم بروح التعاون والمسؤولية العالية، مما يؤكد الالتزام الجماعي بمواصلة الجهود لترسيخ قيم النزاهة والشفافية على المستوى الوطني.

وفي نهاية الجلسة، كرمت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا، السيدة حورية عقون، والي ولاية البويرة، تقديرا لتعاونها ومساهمتها الفعالة في إنجاح فعاليات هذه الدورة التكوينية، كما تم تكريم الأساتذة المتدخلين تقديرا لعطائهم العلمي والمهني.

واختتمت فعاليات الدورة بتأكيد السيدة الرئيسة على أن نجاح مكافحة الفساد يظل مسؤولية جماعية تتطلب التزام الدولة والمجتمع على حد سواء، لبناء جزائر جديدة تتخذ من النزاهة والعدالة والشفافية شعارا لها.

ومثلت هذه الدورة التكوينية التجسيد العملي للشراكة البناءة بين السلطة العليا والولاية، سعيا لتعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

«الوقاية من جرائم الفساد في المؤسسات العمومية

أشرفت، البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، إلى جانب السيد سيد علي زروقي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، يوم 30 نوفمبر 2025، على افتتاح اليوم الدراسي المخصص لموضوع: «الوقاية من جرائم الفساد في المؤسسات العمومية الاقتصادية»، بحضور أعضاء من مجلس السلطة العليا وإطاراتها، بالإضافة إلى إطارات ومديري المؤسسات التابعة للقطاع. وفي كلمتها الافتتاحية، أكدت رئيسة السلطة العليا على أهمية تعزيز نزاهة الأعوان العموميين، مبرزةً دور الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من خلال الغاية الثالثة في ترقية الشفافية والتنافسية في بيئة الأعمال، وكذا تعزيز النزاهة داخل المؤسسات الاقتصادية.

كما أبرزت رئيسة السلطة العليا أن المؤسسات العمومية الاقتصادية ستكون ملزمة قريباً بتطبيق أنظمة فعالة للشفافية عملاً بالقانون 22-08، فور صدور النص التنظيمي، بهدف تعزيز المساءلة وترسيخ الحوكمة الرشيدة، وأكدت أيضا أن السلطة العليا تعتزم توسيع قائمة الأعوان العموميين الخاضعين للتصريح بالممتلكات، لاسيما المسيرين للمؤسسات ذات الميزانيات الكبيرة، لتؤكد في الأخير على أن الرقمنة أصبحت ركيزة أساسية لترسيخ الشفافية والنزاهة داخل المؤسسات، وأن السلطة العليا ستواصل مرافقة المؤسسات لترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

وبعد الجلسة الافتتاحية، تواصلت فعاليات اليوم الدراسي حول الوقاية من جرائم الفساد في المؤسسات العمومية الاقتصادية بسلسلة من المداخلات المتخصصة التي قدّمها أعضاء مجلس السلطة وعدد من المتدخلين من الهيئات القضائية والرقابية، والتي شكّلت فرصة لطرح رؤى معمّقة تعزّز مقاربة الوقاية وترقية النزاهة والشفافية داخل المؤسسات الاقتصادية.

الاقتصادية» موضوع يوم دراسي

وكانت البداية بمداخلة البروفيسور حمزة خضري، عضو مجلس السلطة العليا، وتمحورت حول الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه داخل المؤسسات العمومية الاقتصادية. وبعدها ألقى البروفيسور عبد المجيد قدي، عضو مجلس السلطة العليا، مداخلة ركزت على تدابير الوقاية من الفساد في المؤسسات العمومية الاقتصادية. المداخلة الثالثة التي قدمتها السيدة مدور نسيمة، قاضية بمجلس المحاسبة، موضوع دور الهيئات الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في الوقاية من الفساد. ليختتم السيد خلفون أحمد مراد أيمن، قاضي بالمديرية الفرعية للقضاء الجزائي المتخصص، هذا اليوم الدراسي الهام بعرض حول «رفع التجريم عن فعل التسيير في القانون الجزائي. وفي سياق التعاون المؤسساتي، تم إمضاء اتفاقية إطار بين السلطة العليا والوزارة، والتي ستُسهم في تعزيز قدرات الأعوان العموميين في مجال الوقاية من الفساد، ودعم إعداد خارطة قطاعية لمخاطر الفساد على مستوى المؤسسات التابعة للوزارة ووضع مخططات فعالة لمكافحته.

الحملة التحسيسية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الوعي وترسيخ ثقافة النزاهة داخل القطاع

إطارات السلطة العليا يساهمون في حملة تحسيسية لوزارة التضامن

شاركت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الحملة التحسيسية التي أطلقتها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة يومي 26 و27 نوفمبر 2025، في إطار دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الوعي وترسيخ ثقافة النزاهة داخل القطاع.

وساهم إطارات السلطة في تنشيط الدورة التكوينية التي نظمتها مديرية التضامن الاجتماعي لولاية الجزائر بالمركز الوطني لتكوين الموظفين المختصين، من خلال تقديم عروض وتدخلات تناولت مدى تطبيق قيم النزاهة، انسجامًا مع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

دورة تكوينية لفائدة إطارات وزارة التضامن

أشرفت البروفيسور سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، رفقة السيدة صورية مولوجي، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، في الفاتح ديسمبر 2025، على افتتاح أشغال اليوم الإعلامي والتكويني المخصّص لإطلاق المنصة الرقمية للتبليغ عن الفساد، إلى جانب تقديم مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة، وذلك بحضور إطارات من الجانبين وممثلين عن هيئات وطنية ودستورية.

وفي كلمتها، أكدت السيدة رئيسة السلطة العليا أنّ اختيار وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لهذه المحاور الحيوية يشكّل دليلا واضحا على الرؤية الاستراتيجية للقطاع في صون المصلحة العامة، وضمان وصول الدعم والخدمات إلى مستحقيها بكل شفافية وعدالة. كما يندرج هذا المسعى ضمن التفعيل العملي لالتزامات الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بما يتيح تعزيز قدرة الوزارة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين. وتُجسّد هذه المبادرة أيضاً التزاماً راسخاً بتجسيد المعايير الدولية، لاسيما ما نصّت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بخصوص حماية المبلغين، لما تمثّله هذه الحماية من ركيزة أساسية لترقية النزاهة وترسيخ الثقة في المرفق العام.

وفي السياق ذاته، تمثل مدونة قواعد السلوك الوظيفي ميثاقاً أخلاقياً موجِّهاً لأداء موظفي الوزارة، يعزّز ثقافة الخدمة العمومية القائمة على المسؤولية واحترام الواجب المهني.

كما قام إطارات من السلطة العليا بتنشيط دورة تكوينية لفائدة إطارات وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، شملت عدداً من المحاور المتخصصة، لاسيما ما يتعلق بالتصريح بالممتلكات، وآليات تعزيز الشفافية، والتبليغ عن الفساد.

يوم دراسي لفائدة الضبطية القضائية لمدرسة الدرك الوطني

مواصلة لتنفيذ نشاطاتها التكوينية والتحسيسية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحة، نظمت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بتاريخ 02 ديسمبر 2025، يوما دراسيا بمقر السلطة العليا لفائدة 30 ثلاثين متربصا من الضبطية القضائية لمدرسة الدرك الوطني بيسر، تم من خلاله تقديم مداخلات أشرف عليها إطارات من السلطة العليا تناولت الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد، وعرض محتوى مؤشر النجاعة «نزاهة»، باعتبارها أداة لتقييم جهود المؤسسات العمومية في مجال مكافحة الفساد، ودعامة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. كما تناولت المداخلات إجراءات التبليغ عن الفساد في إطار القانون 08-22، والتحريات الادارية والمالية في الاثراء غير المشروع للموظف العمومي، بالإضافة إلى إجراءات التصريح بالممتلكات.

دورة لفائدة إطارات التعاون الفلاحي

نظمت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالتعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، دورة تكوينية لفائدة إطارات التعاون الفلاحي على المستويين المركزي والجهوي، وذلك يومي 10 و11 ديسمبر 2025 بمركز التكوين والخدمات المتعددة للصندوق بوهران. وأشرف على تأطير فعاليات الدورة أعضاء مجلس السلطة: السيدة نصيرة كافي، والبروفيسور حمزة خضري، والسيد جلاوي محمد، بالإضافة إلى السيد آيت حجام داوود وهو إطار بالسلطة العليا.

وشهدت أشغال الدورة مداخلات من قبل أعضاء مجلس السلطة تناولت الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027)، إضافة إلى عرض الإطار القانوني والمؤسسي للوقاية من الفساد في الجزائر، وآليات الكشف والوقاية من الممارسات الفاسدة، مما يعزز قدرات إطارات المؤسسة ويرسخ مهاراتهم في هذا المجال.

يوم دراسي بالشراكة مع وزارة الداخلية

نظّمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، بالشراكة مع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، يوماً دراسياً حول "الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته"، احتضنته المدرسة الوطنية للإدارة بتاريخ 15 ديسمبر 2025.

وشهد اليوم الدراسي حضور إطارات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، إلى جانب إطارات وتلاميذ المدرسة الوطنية للإدارة.

وقدّم البروفيسور عبد المجيد قدي، عضو مجلس السلطة العليا، مداخلة تطرّق فيها إلى نشأة السلطة ومهامها، الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد، إضافة إلى عرض الأهداف الاستراتيجية المعتمدة ومؤشرات النزاهة المعتمدة في التقييم والمتابعة.

تنظيم مبادرة "إستقم" للتبليغ عن الفساد

في إطار عمل الشبكة الجزائرية للشفافية «نراكم»، التي تم إنشاؤها من طرف السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، قامت الأستاذة نصيرة عماري، رئيسة جمعية الأنشطة العلمية والترفيهية للشباب بولاية سعيدة، المنضوية ضمن الشبكة، تحت إشراف والي الولاية وبالتعاون مع مجلس القضاء وجامعة سعيدة، بتنظيم مبادرة «إستقم» للتبليغ عن الفساد.

تندرج هذه المبادرة في سياق الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتأكيد الدور المحوري للمجتمع المدني في ترسيخ قيم النزاهة والمساءلة.

كما قدم البروفيسور يلس بشير شاوش، عضو مجلس السلطة العليا مداخلة في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

السلطة تشارك في يوم دراسي حول التوازن الغذائي

شارك رئيس هيكل التحري الإداري والمالي في الإثراء غير المشروع للموظف العمومي السيد «مروان بن رحمون» ممثلا عن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، في اليوم الدراسي الذي نظّمته الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات، بالشراكة مع الجمعية الجزائرية للتغذية، الاثنين 15 ديسمبر 2025، بعنوان «لصحتكم.. اعتمدوا التوازن الغذائي»، وذلك بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، بمشاركة واسعة للأطباء وأخصائيي التغذية والصحة العمومية، وممثلين عن الهيئات الوزارية والمؤسسات الوطنية، إضافة إلى أساتذة وباحثين أكاديميين.

ممثلو السلطة العليا يشاركون في منتدى «قادة شباب الجزائر»

في إطار الاتفاقية المبرمة بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والمجلس الأعلى للشباب، شارك السيد هارون هزيل، نائب مدير متابعة وتقييم سير التحريات الإدارية والمالية، رفقة السيد عمار مطروني، في منتدى «قادة شباب الجزائر» الذي نظمه المجلس الأعلى للشباب خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 28 ديسمبر 2025 بولاية بسكرة.

وقد قدّم ممثلو السلطة العليا جلسة بعنوان «تعزيز قيم الشفافية والمسؤولية: الشباب شركاء فاعلون في الوقاية من الفساد»، خُصّصت لعرض تدابير الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في شقها المتعلق بالشباب، وتحسيسهم بمخاطر الممارسات غير السليمة وانعكاساتها على المجتمع، إلى جانب التعريف بآليات التبليغ عن الفساد وفق الإطار القانوني المعمول به، مع إبراز دور الشباب في تعزيز بيئة مؤسساتية مسؤولة وفعّالة. كما نُظّمت طيلة أيام المنتدى نقاشات تفاعلية للإجابة عن مختلف استفسارات المشاركين حول مهام وصلاحيات السلطة العليا وسبل الوقاية من الفساد ومكافحته، والتي عرفت تفاعلاً لافتًا، أكّد خلاله ممثلو السلطة أن الشباب يشكّلون ركيزة أساسية وشريكًا محوريًا في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية.

ندوة تكوينية بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن الوطني

نُظمت بالمدرسة العليا للشرطة علي تونسي، بين 29 و31 ديسمبر 2025، الدورة التكوينية الموسومة بـ: «التحريات الإدارية والمالية في جريمة الإثراء غير المشروع لدى الموظف العمومي الذي لا يمكنه تبرير الزيادة المعتبرة في ذمته المالية»، بهدف تعزيز قدرات إطارات السلطة العليا، وتمكينهم من الأدوات التقنية والمعارف المتخصصة التي تُتيح الكشف عن حالات الإثراء غير المشروع، ومعالجتها والبت فيها، وذلك وفقًا لأحكام المادة 5 من القانون رقم 08-22، المتعلق بتنظيم السلطة العليا وصلاحياتها.

وقد عالجت هذه الدورة، الأولى من نوعها، ميدان التحري الإداري والمالي من خلال المزج بين الخبرة التخصصية لإطارات السلطة العليا والخبرة العملياتية للمديرية العامة للأمن الوطني، بهدف إعداد دليل عملي يتضمن الإجراءات والتدابير المعمول بها في مجال مكافحة جريمة الإثراء غير المشروع لدى الموظف العمومي، وذلك في إطار أحكام القانون رقم 08-22.

وجاء تنظيم الندوة في إطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والمديرية العامة للأمن الوطني.

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني يزور السلطة العليا للشفافية

استقبلت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، البروفيسور سليمة مسراتي، بتاريخ 17 أكتوبر 2025 بمقر السلطة العليا، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، الدكتور موسى شتيوي، والوفد المرافق له.

وناقش الجانبان خلال هذا اللقاء سبل وآفاق التعاون المشترك في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، كما اطلع الوفد الزائر على المهام والصلاحيات الدستورية والقانونية المخولة للسلطة العليا بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020.

وشكل اللقاء فرصة لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين الجانبين في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، حيث استعرضت السيدة الرئيسة الإصلاحات الكبرى التي انتهجتها السلطة العليا في هذا المجال، بالإضافة إلى المشاريع الاستراتيجية التي تتبناها، لاسيما الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. كما أبدى الطرفان اهتماماً بتعزيز التعاون الثنائي وتبادل الزيارات والخبرات، بما يُسهم في تحقيق الأهداف المشتركة ويُعزز الجهود الإقليمية في مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

البروفيسور مسراتي تستقبل رئيس الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات

استقبلت، الأربعاء 26 نوفمبر 2025، البروفيسور سليمة مسراتي رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، رئيس الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات البروفيسور محمد هشام قارة، أين شكلت هذه الزيارة فرصة للتعرف على مهام وصلاحيات المؤسستين. حضر الاستقبال إطارات من الطرفين حيث تم تباحث سبل تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال برمجة السلطة العليا دورات تكوينية لفائدة إطارات الاكاديمية ومرافقتهم في وضع مؤشر النجاعة نزاهة وتنفيذ تدابير الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

وفد أممي رفيع في زيارة تاريخية إلى مقر السلطة العليا

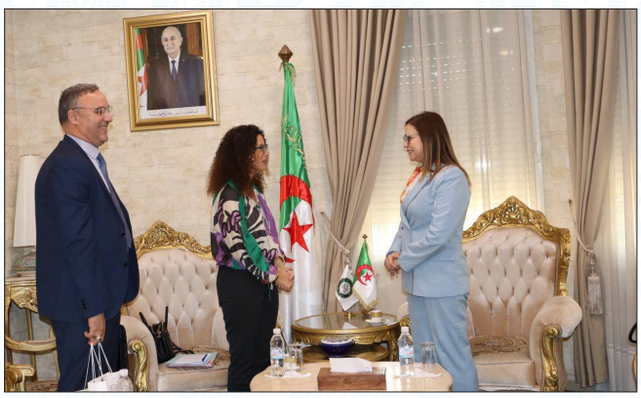

تم بمقر السلطة العليا للشفافية بتاريخ 9 أكتوبر 2025 استقبال وفد رفيع المستوى من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في زيارة عمل هامة تندرج في إطار تعزيز أواصر التعاون بين المنظمة الدولية والهيئات الوطنية المتخصصة في مجال الشفافية ومكافحة الفساد.

وترأس الجانب المضيف الأستاذة سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية، حيث أشرفت على استقبال السيدة ميرنا بوحبيب، نائبة الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والوفد المرافق لها الذي ضم خبراء ومتخصصين في مجالات مكافحة الفساد والإصلاح المؤسسي.

وقد شكل هذا اللقاء الهام منصة مثالية لتعميق الحوار البناء حول آفاق التعاون المستقبلي بين الطرفين، حيث تم التباحث حول سبل تطوير الشراكة الاستراتيجية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع التركيز بشكل خاص على برامج المساعدة التقنية وتبادل الخبرات الدولية الرائدة في مجال الوقاية من الفساد وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

كما مثل اللقاء فرصة ثمينة للوفد الزائر للاطلاع عن كثب على المهام والصلاحيات الدستورية والقانونية الموكلة للسلطة العليا للشفافية في ظل التعديل الدستوري التاريخي لسنة 2020، الذي مثل نقلة نوعية في تعزيز استقلالية الهيئة وتمكينها من أداء مهامها على الوجه الأكمل.

وفي هذا الإطار، استعرضت رئيسة السلطة العليا الرؤية الإصلاحية الشاملة التي تتبناها السلطة، مبرزةً المحطات الرئيسية في مسيرة الإصلاح التي قادتها في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، مع التأكيد على الجهود الحثيثة المبذولة لمواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

وتطرق النقاش بشكل مفصل إلى حزمة المشاريع الاستراتيجية الرائدة التي تشرف السلطة العليا على تنفيذها، وعلى رأسها الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي تمثل خارطة طريق طموحة لتعزيز النزاهة والشفافية على المستوى الوطني.

واختتم اللقاء بتأكيد الطرفين على أهمية مواصلة تعزيز التعاون الثنائي، والاستفادة من الخبرات الدولية المتميزة في هذا المجال، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية المشتركة ويُسهم في ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية على جميع المستويات.

هذه تجربتي في شبكة "نراكم"

محمد رضا بن هارون

عضو فاعل في الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"
رئيس مكتب الشبكة ابتداء من 20 فبراير

في إطار الإصلاحات الدستورية والسياسية التي انتهجتها الدولة، اضطلع رئيس الجمهورية بدور محوري في ترسيخ مقاربة تشاركية لمكافحة الفساد، تقوم على إشراك المجتمع المدني كشريك أساسي في الوقاية من الفساد ومكافحته.
وقد تجسد ذلك من خلال دسترة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتوفير الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يسمح بانخراط الفاعلين الجمعويين والنخب الوطنية، لاسيما عبر آليات مبتكرة كالشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"، بما يعزز ثقافة النزاهة والشفافية ويكرس المسؤولية الجماعية في حماية المال العام وبناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.
تُعد هذه التجربة إضافة نوعية لمساري، وتجسيدًا لالتزامي المهني والأخلاقي بخدمة الصالح العام، والمساهمة في بناء إدارة شفافة، مسؤولة، وقريبة من المواطن.

"الرقم الأخضر" لتقريب السلطة من المواطن

عبد الله مبروكي

موظف بالسلطة العليا

شكلت عملية إطلاق الرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد «1027» علامة فارقة وخطوة عملاقة للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في سبيل نشر ثقافة النزاهة ونبذ الفساد والتمهيد لأسس الحكم الراشد، فزيادة على فتح قنوات الاتصال أمام المواطنين والمؤسسات العمومية والخاصة وكل من يرغب في مكافحة ظاهرة الفساد من خلال التبليغ، كلّ بقدر استطاعته ومن موقعه، لا يخفى الدور الذي يلعبه الخط الأخضر في تقريب المواطن من الإدارة ووضع خلية للإصغاء والتوجيه تحت تصرفه تهتم بكل مهنية بانشغالاته في مجال اختصاصها وصلاحياتها.
إنشاء هذا الرقم الأخضر يعد خطا رادعا وعاملا مهما في تعزيز مبادئ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحتها التي تنتهجها السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

السلطة العليـــا للشفـــافية
والوقاية من الفساد ومكافحته

01 نوفمبر
1954 - 2025

الذكرى
71

لانـــدلاع الثـــورة التحريرية المجيدة

رسالة للأجيال

/hatplcdz
Official website
www.hatplc.dz